



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة

متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية

من منظور معايير IPSAS

دراسة ميدانية في بلديات ولاية الوادي

إشراف الأستاذ:

د. دمدوم زكرياء

إعداد الطلبة :

- سعيد علي

- مصباحي سعيد

-نعاس خليفة

أعضاء لجنة التقييم

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	د. زهواني رضا
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	زكرياء دمدوم
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	مصطفى عوادي

السنة الجامعية: 2021/2020



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة

متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية

من منظور معايير IPSAS

دراسة ميدانية في بلديات ولاية الوادي

تحت إشراف الأستاذ:

د. دمدوم زكرياء

إعداد الطلبة :

- سعيد علي

- مصباحي سعيد

- نعاس خليفة

أعضاء لجنة التقييم

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	زهواني رضا
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	زكرياء دمدوم
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	مصطفى عوادي

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله حمد الشاكرين والحمد لله حمد الطيبين.

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم الحمد لله الذي يسر لنا ما كان عسيراً وسهل لنا متهاج السبيل لتصل إلي هذه

المرحلة لتنال بذلك مرضاه.

نهدي ثمرة عملي هذا إلي الوالدين الكريمين أطال الله في أعمارهم.

إلي إخوتي وأخواتي حفظهم الله وراعاهم.

إلي الزملاء الذين شاركونا بأفكارهم ومعلوماتهم طيلة فترة الدراسة التي ستدوم ذكرها في قلوبنا.

"علي"



لي من قال فيهم المولي عز وجل :

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما كلاهما فلا تنلهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما) . الأسرى 23 .

فخر وشرفا اعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلي بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود إلي التي تعبت لا مرتاح وسهرت لا نائم وحملت لا نال أي الشمس التي تضي صباحي والقمر الذي ينير ليالي . . . أمي
الحنونة

ألي من جرع الكأس فارغا ليستني قطرة الحب، الي من كلت أنا ملة ليقدّم لنا لحظة سعادة، الي من حصد

الأشواك عند مرهبي ليمهد لي الطريق العله ألي القلب الكبير أبي العزير

إلي شركة حياتي، ومرفيقة درهبي نروحتي الغالية

ألي قر تاعيني أبي صلاح الدين

إلي سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلي من أمر ثوني على أنفسهم . . (إخوتي) .

إلي القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البيئة إلي مر حيق حياتي (أخواتي) .

إلي من اظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلي كافة الأهل والأقارب . . . إلي جميع الأصدقاء وزملاء العمل . . وإلي

كل من يجب لنا الخير ويتمني لنا النجاح، وإلي من ساهم القلم وأبي الوجدان ألا أن يذكرهم .

"سعيد"



الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة:

إلى أبي العطف قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني

والعطاء .

إلى إخوتي سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأخزاني

إلى شخص قدم لي الكثير من أجل مساعدتي والتي كانت سندي وهي بمثابة أختي

حياة محويس

إلى رفقاء دربي أصحاب القلوب الطيبة والنوايا الصادقة "يعقوب، السعيد، خليفة، نضال" .

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تير لنا أسرة العلم والنجاح أساتذتنا الكرام : الطاهر

خليفة، عبدالستار محويس، دمدوم نركباء، بلقاسم بن خليفة . . .

إلى كل من ساعدني في إثراء مذكرتي ومدوا لي يد المساعدة الأستاذ رمضان تواتي، الأستاذ محمد صالح

بلول والمقتصد السعيد بن قانة .

شكر وتقدير

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم، ويسرت لنا سبله، وأخذتنا على
تحصيله، وعلمتنا ما لم نعلم، الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد
الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير لأستاذ الفاضل " حمدوم زكرياء "
لتتويجه لعملنا بإكليل من النصح والإرشادات فكان لنا خير معين وسند في
إنجاز هذا البحث رغم إنشغاله.

وأیضا نتوجه بالشكر لكل ما ساعدنا في إتمام هذا العمل

من قريبه وبعيد.

" وشكرا "

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوع "متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور معايير IPSAS - دراسة ميدانية في بلديات ولاية الوادي" من خلال معالجة اشكالية البحث حول: ما هي متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؟ ومن خلال هذا البحث حاولنا ابراز مفاهيم ميزانية الجماعات المحلية ودورها في المؤسسات العمومية الجزائرية، ومدى ارتباطها بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة من اجل ابراز المعلومات الخاصة بالجانب النظري والمنهج التحليلي للحصول على البيانات الخاصة بالجانب الميداني وذلك بتوزيع استبيانات عددهم 65 استبيان على عينة من محاسبي المؤسسات والاساتذة.

وقد توصلت الدراسة الى ان تبني المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يساعد في الحد من الفساد المالي والاداري وضمان مشروعية العمليات المالية بتوظيف ادوات رقابية فعالة وانه يؤدي الى الرفع من مستوى التسيير بما يعزز الحكم الراشد في كيانات القطاع العام ويعزز شفافية والمعاملات واعطاء صورة مالية شفافة لكيانات القطاع العام.

لكن بالرغم من كل هذا فالجزائر لازلت بعيدة عن تطبيق هذه المعايير مما سيتطلب مستقبلا الى تغيير جذري في مجال محاسبتها العمومية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، ميزانية الجماعات المحلية، القطاع العام

Abstract

This study deals with the topic "Requirements for preparing the budget of local authorities from the perspective of IPSAS standards - a field study in the municipalities of the state of the Valley" by addressing the research problem about: What are the requirements for preparing the budget of local groups from the perspective of international public sector accounting standards? Through this research, we tried to highlight the concepts of the budget of local groups, their role in Algerian public institutions, and their relevance to international accounting standards for the public sector.

The descriptive approach was used in this study in order to highlight the information on the theoretical side and the analytical method to obtain data on the field side, by distributing 65 questionnaires to a sample of institutions' accountants and professors.

The study concluded that the adoption of international public sector accounting standards helps reduce financial and administrative corruption and

ensure the legitimacy of financial operations by employing effective control tools and that it leads to an increase in the level of management in a way that enhances good governance in public sector entities, enhances transparency and transactions and gives a transparent financial picture to the sector entities The year.

But despite all this, Algeria is still far from implementing these standards, which will require a fundamental change in the future in the field of its public accountability.

Key Words: International Accounting Standards, Local Authorities Budget, Public Sector



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الإهداءات
-	التشكرات
-	الملخص
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
V	فهرس الملاحق
أ-ث	مقدمة
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية لمتطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور معايير IPSAS	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري لميزانية الجماعات المحلية في ظل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS
03	المطلب الاول : عموميات حول الجماعات المحلية
08	المطلب الثاني: تعريف ميزانية الجماعات المحلية
18	المطلب الثالث: ماهية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
26	المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية لمتطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية في منظور معايير IPSAS
26	المطلب الاول: دراسات باللغة العربية
31	المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية
32	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
34	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
37	المطلب الأول: الطريقة

37	المطلب الثاني: الأدوات
45	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
45	المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة التطبيقية
49	المطلب الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة
56	المطلب الثالث: إختبار الفرضيات
60	خلاصة الفصل
62	خاتمة
67	قائمة المصادر والمراجع
74	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	يوضح عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة ونسبها	1
39	الارتباط بين عبارات المحور الاول مع اجمالي المحور	2
39	الارتباط بين عبارات المحور الثاني مع اجمالي المحور	3
40	الارتباط بين عبارات المحور الثالث مع اجمالي المحور	4
40	معامل الثبات لفقرات الإستمارة (ألفا كرونباخ)	5
42	يبين درجات مقياس ليكرت	6
45	توزيع أفراد العينة حسب العمر	7
46	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	8
47	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	9
48	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	10
49	رموز فقرات المحور الاول	11
50	يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول	12
41	اختبار t استودينت لإجمالي المحور الاول	13
52	رموز فقرات المحور الثاني	14
52	يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني	15
53	اختبار t استودينت لإجمالي المحور الثاني	16
54	رموز فقرات المحور الثالث	17
54	يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث	18
56	اختبار t استودينت لإجمالي المحور الثالث	19
57	إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	20
58	اختبار ANOVA للعلاقة بين واقع ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة	21
58	اختبار ANOVA للعلاقة بين متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة	22
59	اختبار ANOVA للعلاقة أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على اعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة	23

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	توزيع أفراد العينة حسب العمر	1
46	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	2
47	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	3
48	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	4

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
75	استمارة الاستبيان	1
80	مخرجات SPSS	2
100	الاساتذة المحكمين	03



مقدمة

تعتبر الجماعات المحلية من أهم مكونات النظام السياسي في أي دولة من العالم، باعتبارها العمود الفقري للتنظيم الإداري في الدولة، فالنظام السياسي كان يعتمد كلياً تركيز كل سلطاته على الهيئات الإدارية المركزية للحفاظ على الوحدة الإقليمية، وللحفاظ على الاستقرار الشامل للدولة، ولكن مع تزايد المسؤوليات على السلطة المركزية، كان اللجوء إلى اللامركزية، كان اللجوء إلى اللامركزية الإدارية أمراً حتمياً، إذ تعتبر الجماعات المحلية جزءاً لا يتجزأ من دولة، أي هي تابعة لها، فالجماعات المحلية تلعب دوراً هاماً في تقريب المواطنين من الإدارة المحلية وكذا تشجيع على تكريس الديمقراطية التمثيلية وتساعد المجتمع المدني على المشاريع في اتخاذ القرار.

ومنذ ظهور المحاسبة وتطورها وبداية العمل بها برزت مكانة المحاسبة كعنصر أساسي في الاقتصاد وشرعت في سن القوانين والتشريعات الخاصة والمنظمة للمحاسبة، وقد عملت مختلف الدول في إطار التوافق والتوحيد الدولي على إيجاد مبادئ أو معايير دولية تكون كمرجع دولي تعتمد عليه هذه الأخيرة، وكانت النتيجة ظهور المعايير المحاسبية الدولية التي تساعد في إعداد القوائم المالية كالميزانية وحتى تكون المحاسبة واضحة ومفهومة من خلال مسك الدفاتر والسجلات والقيود المحاسبية.

ولغرض مواكبة التطورات الحديثة في هذا جانب ميزانية الجماعات المحلية ومعايير المحاسبة الدولية واستجابة للدعوات لمزيد من الشفافية والمساءلة المالية الحكومية كان هناك توجه من قبل الدولة الجزائرية إلى إدراج المعايير المحاسبية الدولية لإعداد ميزانية الجماعات المحلية للقطاع العام.

1- الإشكالية:

إن موضوع متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع

العام؟

3 الأسئلة الفرعية:

انطلاقاً من هذا التساؤل الجوهرى نطرح مجموعة من الأسئلة والاستفسارات الفرعية التي تلخص أهم نقاط المناقشة حول متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام وترسم حدود البحث وهي كالتالي:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة؟

-هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة؟

-هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة؟

4- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات السابقة ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة.

5- أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة اسباب لاختيار الموضوع هي:

-اهمية هذا الموضوع زيادة الاهتمام به خاصة في السنوات الاخيرة؛

-دوافع شخصية يتمثل في اهتمامنا بدراسة هذا النوع من المواضيع؛

-ارتباط الموضوع بالتخصص.

6-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

-دراسة الجماعات المحلية بالتعريف على خصائصها،

-دراسة ماهية إعداد ميزانية الجماعات المحلية، ومفهوم الميزانية الجماعات المحلية وتنفيذها وثائقها

-دراسة ماهية المحاسبة العمومية، مفهومها .

-دراسة ماهية المعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وأهميتها، ومتطلباتها.

7- أهمية الدراسة:

يعد موضوع متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ذو

أهمية كبيرة خاصة من الناحية العلمية والعملية، لأن عملها مرتبط بشكل مباشر بتحقيق التنمية المحلية خاصة منها

التنمية الاقتصادية، وكذا دورها في تحقيق في احتياجات المواطنين المحليين وأيضاً تلبية حاجياتهم باعتبارها الهيئات الاقرب إلى المواطنين أكثر من الادارة المركزية.

-الاهمية العملية: تحديد الاليات التي تؤدي إلى تفعيل متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور المعايير IPSAS من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، مع توضيح الوسائل التي تمكن الجماعات المحلية من تجسيد مشاريعها التنموية بكل نجاعة وفعالية.

- الاهمية العلمية: من خلال محاولة ابراز أهم الدراسات المتعلقة بدور الجماعات المحابة في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تحقيق المحلية، باعتبار الهيئات المحلية هي الهيئات التي تكون أقرب إلى المواطنين، مما يدفعها إلى السعي جاهدة إلى تجسيد وتحقيق التنمية الاقتصادية تحت الوصاية المركزية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال دراسة متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية.

8-حدود الدراسة:

-الحدود الامكانية: تمت هذه الدراسة الميدانية على مجموعة من المهنيين والاكاديميين والمختصين المؤسسات الجماعات المحلية لولاية الوادي وبعض الولايات المجاورة.

-الحدود الزمنية: تمت الدراسة في الفترة ممتدة من اوائل شهر مارس 2021 إلى 15 ماي.

9 المناهج الدراسة:

أ-منهج دراسة حالة: يهدف منهج دراسة الحالة إلى التعرف على خصائص ومضمون حالة أو ظاهرة واحدة وبصورة مفصلة ودقيقة، ويرتكز على تحديد حالة محددة بعينها كخطوة أولى، ومن ثم جمعها بطريقة علمية وموضوعية للحصول على نتائج محددة، وقد استخدمنا هذه المنهج لمساعدتها على دراسة متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الجزائر بغرض جمع المعلومات الممكنة عنها، وتحليل محتواها بهدف الوصول إلى نتائج محددة عن هذا البرنامج التنموي الاقتصادية

ب-المنهج الوصفي: يركز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على الوضع القائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية، يهدف هذا المنهج إما إلى رصد الموضوع أو ظاهرة محددة بهدف فهم مضمونها، وقد استعملنا هذا المنهج الاعطاء وصف دقيق في دراستنا لإعداد ميزانية الجماعات المحلية في ظل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS

قصد التفصيل في محتواه ومضمونه للحصول على صورة كاملة وشاملة حوله، والهدف من استخدام هذا المنهج هو فهم مقاصد وأهداف هذا البرنامج اعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور معايير IPSAS.

ت-منهج تحليل المضمون: يستخدم هذا المنهج في إطار تحليل المضامين الفعلية للظواهر السلوكية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذلك أن هذا المنهج ذو فائدة كبيرة لتحديد العوامل المؤثرة على سلوك متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والمحلية، واستخدام هذا المنهج في دراستنا لتحليل بعض الارقام والحسابات بغرض معرفة ادق التفاصيل عن الوثائق الرسمية لمعرفة مدى تجسيدها. على أرض الواقع، وهل أوقت بالغرض لتحقيق تنمية الجماعات المحلية .

10- صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على مراجع الورقية غير المنشورة والدوريات المتعلقة. بالموضوع نظرا للظروف السائدة (covid19).

- صعوبة التلخيص واختصار المعلومات المتعلقة بالجانب النظري لعدم إمكانية التعمق في الموضوع أكثر.
- عدم القدرة على التواصل مع بعض أفراد العينة بشكل مباشر نظرا للظروف السائدة مما فرضت علينا اعتماد الاستبيان الإلكتروني وما تبعه من طول وقت انتظار الردود على الاستبيان

11- هيكل الدراسة: تم تقسيم موضوع الدراسة الى فصلين كالتالي؛

يشتمل موضوع الدراسة على فصلين عرضت بطريقة تحدم الموضوع، وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل من العنصرين الأساسيين للموضوع وهما معايير المحاسبة الدولية وميزانية الجماعات المحلية. فقد تناولنا في الفصل الأول الإطار لمعايير المحاسبة الدولية وميزانية الجماعات المحلية، وتعرضنا من خلاله في المبحث الأول إلى الإطار النظري لميزانية الجماعات المحلية في ظل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS والمبحث الثاني الادبيات التطبيقية لمتطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية في منظور معايير IPSAS وقد بينا فيه اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني كان عبارة عن ميدانية لمجموعة من المحاسبين والاساتذة الجامعيين، حيث تطرقنا في المبحث الأول الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فخصصناه للنتائج ومناقشتها حيث تم فيها اختبار الفرضيات.



الفصل الأول:

الجانب النظري

تمهيد

تعتبر متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS الصورة العاكسة للنشاط الجماعة وسياستها المنتهجة، باعتبارها تظهر في جانبها اوجه الانفاق والموارد، ومن جهة اخري نجد أن الجماعات المحلية في الجزائر طبقا الاحكام المادة 15 من الدستور تتمثل في البلدية والولاية، والتي متعهما التشريع بالاستقلالية المالية وذلك بأن خص لهما بميزانية ترصد فيها جميع نفقاتهم ومواردهم، وحتى تؤدي هذه الميزانية وظائفها حسب ما هو مخطط له فهي تحتاج الى قدر كاف من الحيوية المالية والتي تعد احد المتطلبات الضرورية لتقوية وتدعيم دورها، وكذا محدداساسيا في تحقيق اهدافها، ومن اجل التعمق أكثر في صلب الموضوع تطرقنا الى:

❖ المبحث الأول: الإطار النظري للمتطلبات ميزانية الجماعات المحلية في ظل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS.

❖ المبحث الثاني: الاطار تطبيقي للمتطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية في ظل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS.

المبحث الأول: الإطار النظري لميزانية الجماعات المحلية في ظل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. IPSAS

تتجلى سياسة الدولة الجزائرية في القيام بإشباع الحاجات للمواطنين، من خلال الميزانية التي ترصدها للجماعات المحلية من منظور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتمثلة في الولاية والبلدية، وحسب المادة 15 من الدستور الجزائري 1990 فان الولاية والبلدية احدي منوعات الاقليمية لهم ميزانية خاصة والتي تسعى الدولة من خلالها لموازنة النفقات والايادات أو إحداث فائض في هذه الاخيرة من خلال توجيهات تنظمنها مذكرات منهجية من اجل تحقيق برامج الحكومة..

المطلب الاول : عموميات حول الجماعات المحلية.

ان مفهوم الجماعات المحلية له عدة تسميات، فهناك من يطلق عليه بمصطلح الادارة المحلية لتمييزها عن الادارة المركزية كما هو معمول به في بريطانيا وبعض الدول التي اخذت بنظامها وفي بحثنا هذا سنستخدم مصطلح الجماعات المحلية بما انه شائع في الفقه والنصوص الجزائرية.

الفرع الاول: تعريف الجماعات المحلية

تعرف على انها " وجود هيئات منتخبة كن اهل الوحدة المحلية اما انتخابا يشمل جميع اعضائها او يشمل الكثير منهم، واما مختارة محليا تعهد اليها الادارة المركزية بالاضطلاع بإدارة كل او بعض المرافق الشؤون المحلية، ويكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة واجهزتها المحاية، كما انها تخضع لرقابة واشراف من السلطات المركزية.¹

وهي ايضا: المناطق المتحدة جغرافيا، والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة، وتكون خاضعة لرقابة السلطة الوصية، وهي أسلوب من أساليب التنظيم الاداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع السلطات والوجبات بين الاجهزة المركزية والمحلية، وذلك بهدف أن تتفرغ الاجهزة المركزية لرسم السياسات العامة للدول، والجماعات الاقليمية تقوم بتسيير مرافقها بغرض مساعدة الحكومة على تطبيق مشاريعها.²

¹ معامير سفيان، قرقب أسامة، اثر التحصيل الضرائب على الميزانية الجماعات المحلية (دراسة حالة بلدية ادرار) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية- ادرار، الجزائر 2016/2017 ، ص 3.

² بوتاتة عبدالحق، العايب عبد الهادي، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010-2014) ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص الادارة الجماعات المحلية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، الجزائر، 2016/2015 ، ص 9.

تعرف الجماعات المحلية (Locales collectivités) على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقري، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ثانيا: خصائص الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص ومن أهمها الاستقلال الإداري والمالي¹.

1- الاستقلالية الإدارية: ينتج الاستقلال الإداري للجماعات المحلية من خلال الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته لنا المادة الأولى من القانون 08/90 المؤرخ في 04/04/1990 المتعلق بقانون البلدية، فالاستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية المحلية تتمتع بكل السلطات اللازمة للممارسة نشاطها، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة. وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:²

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.

- تجنب التباطؤ وتحقيق الاسراع في اصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية؛

- تفهم أكثر وتكفل احسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية؛

- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية.

2- الاستقلالية المالية للجماعات المحلية : بمان الجماعات المحلية قد تمتعت بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري حسب ما ذكرنا سابقا، فانه سيكون سبب يوجب لهت الاستقلال المالي او الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفر للجماعات المحلية موارد مالية تكون ملكيتها للجماعات المحلية تمكنها من اداء الاختصاصات الموكلة لها، واشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتتمتع بحق التملك الاموال الخاصة، وتنص المادة 60 من القانون 08/90 المؤرخ في 07/04/1990 م³، المتعلق بقانون البلدية بان يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت رقابة المجلس بجميع الاعمال الخاصة بالمحافظة على الاموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية، ومن نتائج هذه

¹ . لمير عبد القادر، الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية ادرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص 44.

² القانون رقم 19/19، المؤرخ في 14 افريل 1991، المتعلق بالبلدية .

³ لمير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الاستقلال المالية انه تستطيع الجماعات المحلية ادارة ميزانيتها بحريه في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا حتى لا تكون. لهذا الاستقلال تأثير علة مجري نمو النشاط الاقتصادي للدولة¹.

الفرع الثاني: تعرف الولاية

تعرف الولاية في القانون الجزائري على أنها منطقة إدارية على جزء من إقليم الدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي - الذمة المالية- وتقوم بنشاط سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية، وتبولى إدارة الولاية كل من الوالي بالإضافة إلى مجلس ولائي منتخب والهيئة التنفيذية².

فالمادة الأولى من الباب الأول للقانون 07/12 المتعلق بالولاية تنص على: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل هذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، (شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون.)"³

عرفت الميزانية في قانون الولاية لسنة 1990 بأنها جدول التقديرات الخاصة بإيرادات الجماعات المحلية والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، كما هي قرار بالترخيص والادارة يسمح بحسن سير المصالح العمومية حسب المادة 135 من القانون 09/90 يوضح هذا التعريف أن الميزانية تتشكل من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا، وهذا اكده قانون الولاية لسنة 2012 الذي عرف ميزانية الولاية في المادة 157 بأنها⁴: "هي جدول تقديرات والنفقات السنوية الخاص بالولاية، كما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية وبتنفيذ برمجتها للتجهيز والاستثمار"⁵.

¹ أمال رزام، دور الجباية في تنمية الجماعات المحلية (تجارب دولية ناجحة في تنمية المحلية)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التجارية، تخصص مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي - الجزائر، 2016/2017، ص 7.

² احاج أعمار محمد، معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها 2014/2010 دراسة حالة: بلدية فناية المائث بولاية بجاية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عام وإدارة محلية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014/2015، ص 30.

³ قانون رقم 07/12 المؤرخ في 2012/12/02، المتعلق بالولاية، (الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2012، ص 8.

⁴ المادة 157 من قانون الولاية 07/12.

⁵ دحو روية، ميزانية الولاية (الاعداد وتنفيذ)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص ادارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016/2017، ص 19.

تعرف الولاية على أنها جماعة لامركزية ودائرة حاجزة على السلطات المتفرقة للدولة، وتقوم بدورها على وجه الكامل وتعتبر عن مصالح سكانها لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة.¹

فالولاية تمثل جهازا إداريا محليا يقوم بتنفيذ الأعمال غير الممركزة للدولة، وكذا تنفيذ مختلف الصلاحيات المخولة له في القانون.²

الفرع الثالث: تعريف البلدية

البلدية عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية، كما أنه أداة تحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية التي تساعد المواطنين على استثمار مواردهم وحثهم للمشاركة في العملية التنموية في المدى القصير وعلى المدى الطويل .

فالملاحظ من خلال هذا التعريف أن البلدية في عصرنا الحالي أصبحت تقوم بمهام جسيمة، لاسيما في المجال التنمية المحلية كأعمال التخطيط وإجراءات التنمية، كما أنها تشكل المكان المناسب الذي يمكن للمواطنين، من خلال مشاركة الدولة معها في تحقيق أهداف التنمية ببلديتهم.

فالبلدية في الجزائر وفي معظم الدول الأخرى هي أقرب الهيئات الرسمية إلى المواطنين، حيث تعايش مشاكلهم اليومية وتعمل على تلبية حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية..... الخ وفي إطار الإصلاحات والاختصاصات التي يخولها لها القانون. تدرأ البلدية في الجزائر من طرف المجلس الشعبي البلدي ورئيسه، الذي يمثل الهيئة الشعبية التي تسهر على السير الحسن للشؤون البلدية.³

تعرف الميزانية البلدية على أنها الصورة العاكسة للنشاط الجماعة وسياستها المنتهجة من خلال نوع العمل الذي تقوم به البلدية في إقليمها الخاص، بالإضافة إلى كونها وحدة إدارية مستقلة تتخذ قراراتها لوحدها بما يتلاءم مع محيطها، هذا ما يجعل ميزانية خاصة.⁴

¹ اميري فاطمة، دربال زهرة، قايد سهام، مالية الولاية ودورها في التنمية المحلية دراسة تطبيقية لحالة الميزانية الولاية البويرة مديرية الادارة المحلية - - DAL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التنسيير، المركز جامعي العقيد أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 201/2011، ص12.

² اسية أشابوب، رزيقة مسعدان، الجماعات الاقليمية في الجزائر وإشكالية تمويلها دراسة حالة بلدية أيت عيسى ميمون بولاية تيزي وزو (2014/2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014، ص 19.

³ ترنوخة مولود، موقفي محمد، المالية الجماعات المحلية ميزانية البلدية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: الادارة والمالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ريان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017/2016، ص3.

⁴ دهيليس علي، قاسمي عبد الرحمان، الميزانية المالية للبلدية بين الموارد الداخلية والخارجية وامكانية التطوير، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص الدولة والمؤسسات، قسم الحقوق، جامعة ريان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020/2019، ص07.

كما ورد تعريف ميزانية البلدية في قانون البلدية على أنها: جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيصي وإدارة تسمح بتسيير المصالح البلدية، وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.¹

لقد عرفت ميزانية البلدية بأنها: " ميزانية الإدارة المحلية هي المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية التي يريد تطبيقه خلال سنة معينة، وهي تعكس بذلك المخطط و الاتجاهات من اجل تحقيق احتياجات ورغبات المواطنين.²

فالبلدية هي مكان للممارسة الديمقراطية المحلية باعتبارها الخلية الأولى للمركزية الإدارية، ونظرا لأهميتها فقد أشار لها المشرع الجزائري في كل الدساتير، وأحدث لها قوانين تنظيمها، كما ميزها بمجموعة من الخصائص.

بمعنى أن البلدية هي وحدة لامركزية أساسية ومنحها الشخصية المعنوية باعتبارها مرفق عمومي لها حقوق كما عليها التزامات مما يجعلها متميزة عن الأفراد المسيرين لها من جهة ولها ذمة مالية خاصة من جهة أخرى اي تتمتع باستقلال مالي عن الأشخاص المسيرين لها وكذا باعتبار ان الاستقلال المالي من خصائص الشخصية المعنوية.³

تخضع البلدية لنظام الرقابة السياسية والإدارية، إذ تباشر السلطات السياسية والإدارية المركزية رقابة سياسية وإدارية شديدة على البلدية، إذ تعد وحدة سياسية وإدارية واجتماعية واقتصادية وتعد لامركزية مطلقة في ظل مبدأ وحدة الدولة الدستورية والسياسية.⁴

وعرفها قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بقانون البلدية: " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.⁵

عرف القانون رقم 67-24 المتعلق بقانون البلدية، البلدية بأنها: البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.⁶

¹ المادة 176 من القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011، ص 24.

² هلاي أميرة، دور الحماية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: محاسبة وحماية معمة، قسم المالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018/2019، ص 10.

³ نابي عبد الجبار، الوضع القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي في ظل التعددية الحزبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2015/2016، ص 01.

⁴ عادل حسين، مصطفى زهير، الإدارة العامة، دار النهضة، مصر، 2001، ص 479.

⁵ نابي عبد الجبار مرجع السابق، ص 03.

⁶ ماضي حنان، إجراءات إعداد وتنفيذ موازنة البلدية دراسة حالة بلدية بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم تسيير، تخصص: فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص 10.

المطلب الثاني: تعريف ميزانية الجماعات المحلية

الفرع الأول: تعريف ميزانية الجماعات المحلية.

قبل التطرق لميزانية الجماعات المحلية وجب اولا تعريف الميزانية العامة للدولة، حيث تعرف على أنها: "تقدير ميزانية للدولة ما وبترخيص وبشكل تشريعي بقانون المالية الذي يترجم الأهداف الاقتصادية والمالية للحكومة، والميزانية تتألف من مجموعة حسابات التي ترسم لسنة مالية واحدة جميع الموارد والأعباء الدائمة للدولة".¹

فبالنسبة لتعريف ميزانية البلدية: تعرف بأنها ميزانية الادارة المحلية وهي المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية التي تريد تطبيقه خلال سنة معينة، وهي بذلك تعكس الخطط والاتجاهات من اجل تحقيق احتياجات ورغبات المواطنين".

اما عن ميزانية الولاية: " فتعرف بأنها وثيقة مالية تظهر في جانبها التقديرات الخاصة بمصروفات ومداخيل الولاية بمعنى أنها بيان تفصيلي للمجموعة ما تنفقه الولاية وما تحصله من مبالغ مالية لفترة زمنية عادة ما تكون سنة".

ومن التعريفين لميزانية البلدية والولاية نستنتج أن تعريف ميزانية الجماعات المحلية:

هو عبارة عن " وثيقة تقدر النفقات والايرادات النهائية للجماعات المحلية، وترخص لها لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، واداة فعالة لتسيير مصالح الجماعات المحلية، بما يحقق اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة".

ميزانية الجماعات المحلية عبارة عن وثيقة تقرر النفقات والايرادات النهائية للجماعات المحلية وترخص بها لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة ، و اداة فعالة لتسيير مصالح الجماعات المحلية، بما يحقق الاهداف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعية.²

¹ معامير سفيان، قرقب أسامة، اثر التحصيل الضرائب على الميزانية الجماعات المحلية (دراسة حالة بلدية ادرار) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية- ادرار، الجزائر 2016/2017، ص 6.

² بختاوي الامين ، صمودي محمد، الجماعات المحلية و إشكالية العجز في ميزانيتها، مذكرة تخرج شهادة ماستر ، تخصص اقتصاد مالي ونقدي ، جامعة ابي بكر بالقائد تلمسان الجزائر، ملحقه مغنية ، سنة 2015/2016، ص:44.

تعريف ميزانية الجماعات المحلية على أنها: وثيقة حسابية تقديرية يتم إعدادها من طرف الهيئة المحلية سواءً الولاية أو البلدية عن طريق قيام هذه الأخيرة بعملية جرد النفقات والإيرادات المراد تحقيقها خلال سنة.¹

الفرع الثاني : وثائق ميزانية الجماعات المحلية وأقسامها

تتكون ميزانية الجماعات المحلية من عدة وثائق تتمثل في الميزانية الأولية والتي تتم في بداية السنة، الميزانية الإضافية بالإضافة إلى الحساب الإداري الذي تأتي بعد انتهاء السنة المالية، تتمثل وثائق ميزانية الجماعات المحلية في:

أولاً: الميزانية الأولية :

اطلقت عليها هذه التسمية لأنها الوثيقة الأولى التي يتم إعدادها خلال السنة المالية للجماعات المحلية، فهي عبارة عن كشف وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة لها خلال السنة، ويتم إعدادها قبل بدء السنة المالية السابقة، كما جاء في المادة 18 من قانون البلدية، ويتم عرضها على شكل تقديرات (النفقات التي تصرف والإيرادات التي ستحصل) التي تعتمدها الجماعات المحلية على تنفيذها وهذا ما نصت عليها المادة 152 من قانون البلدية والمادة 143 من قانون الولاية.

وهي الوثيقة الأصلية التي يمكن أن تكفي لوحدها، تقدر فيها جميع النفقات والإيرادات المتعلقة بالدورة التي وضعت من أجلها وهي تحتوي على وثائق متعددة:

- الميزانية الأصلية ذاتها؛

- جدول تلخيصي يسمح لتحقيق من التوازن بين أقسام الميزانية.²

ثانياً: الميزانية الإضافية

هي وثيقة لتعديل الميزانية الأولية سواءً بالنقصان أو الزيادة فتسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية تبعا للنتائج السنوية المالية السابقة ، والميزانية الإضافية هي الميزانية الأولية مضافا إليها ترحيل بواقى الحساب الإداري والتغييرات في الإيرادات والنفقات التي يراها المجلس ضرورية السنة المعنية ، وللميزانية الإضافية ثلاث مهام وهي :

¹ زين الدين بكاري، عبدالرزاق بسة، مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص: تنظيمات سياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد أحمد دراية، ادرار- الجزائر، 2019/2018، ص25.

² جميع دليل، مصادر تمويل ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 11-10 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي ، تخصص قانون الاداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2017 ، ص:5.

- الارتباط بالنسبة للسنة المالية السابقة التي تترك للسنة الجارية عمليات تتم لهم او بعد فائضا من الموارد أو عجزا في المالية؛

- ضبط الميزانية الأولية للسنة الجارية؛

- برمجة العتاد.¹

ثالثا: الحساب الإداري

هو عبارة عن حوصلة للميزانيتين السابقتين (الميزانية الأولية والميزانية الإضافية) فهو يعتبر الميزانية الحقيقية للجماعة المحلية ، يشبه قانون ضبط الميزانية للموازنة الدولة، ويقدم لنا كل المصاريف التي صرفت واليرادات التي حصلت فعلا أثناء السنة المالية، وكل البواقى التي سجلت على مستوى كل من قسم التسيير و التجهيز والاستثمار، ويبين لنا الوضعية المالية للجماعة المحلية ، بالإضافة فإنه يساعد على دراسة تقدم إنجاز المشاريع التي تقوم بإنجازها الولاية أو البلدية، ويلعب الحساب الإداري دروا كبيرا عند إعداد الميزانية الإضافية، حيث يبين لنا ثلاث نقاط أساسية تعتمد عليها وهي :

- يوازي الإنجاز والتحصيل لفرع التسيير ويرحل الي الميزانية الإضافية (سواء الفائض او العجز)؛

- يستخرج لنا الرصيد الإجمالي للفرع التجهيز والاستثمار؛

- يستخرج لنا الفائض او العجز إن وجد.²

الفرع الثالث: تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية

يقصد بتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دخولها حيز التطبيق، أي الانتقال من مجال التقدير والتوقع الي مجال الواقع الملموس، سنتطرق إلى أعوان الجماعات المحلية ومختلف العمليات المتعلقة بتنفيذها .

أولا: أعوان تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية:

يتمثل أعوان تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية في الامر بالصرف والمحاسب العمومي :

¹ فتيحة بن عياش، نادية. بوليج ، الرقابة على تنفيذ الميزانية الجماعات المحلية وأثرها في ترشيد النفقات دراسة ميدانية في. بلدية قاوس ، جيجل ، مذكرة متكاملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبة وجباية معمقة ، جامعة جيجل ، الجزائر ، سنة 2016/2015، ص 34,33.

² لطيفة بيجي ، استقلالية البلدية في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تنظيم إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014/2013 ، ص39.

1- الآمرون بالصرف :

حسب المادة 23 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العامة، يعد أمر بالصرف في مفهوم القانون كل شخص مؤهل لتنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بإجراءات الإثبات والتصفية وإصدار سند أمر بالتحصيل من جانب الإيرادات والقيام بإجراءات والالتزام والتصفية وأمر بالصرف أو تحرير الحوالات فيما يتعلق بالنفقات . كما يعرف أمر بالصرف بأنه الشخص الذي يعما باسم الدولة والمجموعات المحلية أو المؤسسات العمومية، ويقوم بعملية التعاقد وتصفية دين الغير أو قيمته أو بتحصيل الإيرادات العامة ويأمر بصرف النفقات وفي هذا الاطار يتحقق من حقوق الهيئات العمومية .¹

أ- أصناف الامرين بالصرف :

يصنف الامرين بالصرف إلى:

- الامرين بالصرف الاساسيين:

- الامرين بالصرف الرئيسيين هم الاشخاص الذين يتواجدون في المناصب التالية، وهذا ما نصت عليها المادة 26 من القانون 21-90؛²

- المسؤولون بالتسيير المالي للمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة.

- الوزراء؛

- الولاة عندما يتصرفون لحساب الولاية؛

- رؤساء المجالس البلدية يتصرفون لحساب البلديات؛

- المسؤولون المعنيون قانونا على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري؛

- المسؤولون المعنيون قانونا على مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقة.

¹ عبد الحفيظ عباس: تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص15

² المادة 26 من القانون 21/90 ، المؤرخ في 15 اوت 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، ص1134

-الامرين بالصرف الثانويين:

حسب نص المادة 27 من القانون 21/90 " : الآمرون بالصرف الثانويين مسؤولون بصفتهم رؤساء المصالح غير الممركزة على الوظائف المحددة في المادة 23."¹

-الامرين بالصرف بالتفويض :

جاء في نص المادة 29 من القانون 21/90 " : يمكن للآمرين بالصرف التوقيع للموظفين المرسمين العاملين تحت سلطتهم المباشرة، وذلك ف حدود الصلاحيات المخولة لهم وتحت مسؤوليتهم " ².

-دور الوالي كآمر بالصرف بالنسبة للولاية:

الوالي هو الهيئة الأولى في الولاية، فهو ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية، يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية، يقوم بتنفيذ ميزانية الولاية، وهو صاحب القرار فيها، فهو الأمر بالصرف الرئيس بالنسبة للميزانية الولاية حسب المادة 88 من قانون 09/90 المتعلق بالولاية، حيث يقوم بتسيير موارد الولاية والاذن بإنفاقها، كما له أن يفوض إمضائه لاحد أعوان المصالح التابعة له، والوالي مكلف بتحقيق العمليات الثالث الخاصة بتنفيذ الميزانية، والتي تدخل في المرحلة الادارية، وهي من حيث النفقات " الالتزام بالنفقات، التصفية الأمر بدفها"، ومن حيث جهة الايرادات " إثبات الايرادات التصفية و الامر بتحصيلها "، ويمكن للوالي حسب المادة 147 من قانون 09/90 المتعلق بالولاية نقل الاعتمادات من بند إلي بند آخر داخل الفصل الواحد، وفي حالة الاستعجال نقل الاعتمادات من فصل إلي فصل آخر باتفاق مع المجلس الشعبي الولائي، غير انه لا يجوز إجراء نقل الاعتمادات المقيدة على وجه التخصيص، وترجع مهمة إعداد الحساب الاداري عند غلق السنة المالية المعينة في تاريخ 31 مارس للوالي.

-دور رئيس المجلس الشعبي البلدي كآمر بالصرف بالنسبة للبلدية:

أن رئيس المجلس الشعبي البلدي مكلف بصفته آمرا بالصرف تحت مراقبة المجلس و رقابة الادارة العليا بما يلي:³

- الحفاظ على أموال البلدية؛

¹ جعفري نسرين، الرقابة المالية تنفيذ النفقات -دراسة حالة الرقابة المالية لدي الولاية أم البواقي - مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم تسيير، تخصص: مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016/2015، ص:19.

المادة 27 من القانون 21/90 ، مرجع سبق ، ص 1134

² المادة 29 من نفس القانون السابق. 1135.

³ عبد الحفيظ عباس، مرجع سبق ذكره، ص22.

- تسيير إيرادات البلدية؛
- تحرير الامر بالصرف الخاص بالنفقات ورقابة محاسبة البلدية؛
- عقد الصفقات إبرام عقود الإيجار؛
- تمثيل البلدية أمام القضاء؛
- القيام بكل الاجراءات المتعلقة بانقطاع التقادم أو سقوط الحل القانوني؛
- منح سندات المداخيل وحوالات الدفع؛
- كما أنه يقوم في نهاية كل سنة مالية بتحرير حالة متخلفات الإيرادات ومتخلفات النفقات؛
- ويقوم بإعداد الحساب الاداري للسنة المالية المنتهية..

2- المحاسبون العموميون:

- حسب المادة من قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، يعد محاسبا عموميا في مفهوم هذه الاحكام كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية:¹
- تحصيل الايرادات ودفع النفقات؛
 - ضمان حراسة الاموال والسندات أو القيم أو الاشياء أو المواد المكلف بها وحفظها؛
 - تداول الاموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والموارد؛
 - حركة حسابات الموجودات.

وكل شخص يقوم بهذه العمليات دون أن يكون معيناً قانوناً محاسباً فعلياً أو شبه محاسب، ويخضع لنفس التزامات ومسؤوليات المحاسب العمومي، وكذلك يخضع لنفس الرقابة والعقوبات المطبقة على المحاسب العمومي، ويتم تعيين المحاسبين العموميين أو اعتمادهم من قبل الوزير المكلف بالمالية، ويخضعون أساساً لسلطته.

أ- أصناف المحاسبين العموميين:

- المحاسب العمومي هو كل شخص طبيعي يعين للقيام بالعمليات التالية:
- تحصيل الايرادات ودفع النفقات؛
 - ضمان حراسة الاموال والسندات والقيم والاشياء أو المواد المكلف بحفظها وتداولها؛

¹ نخيلة عماد، مول الخلو محمد، ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة ميزانية بلدية سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2016/2017، ص: 61.

- حركة حسابات الموجودات.¹

يصنف المحاسبون العموميون إلى :

- المحاسبون الرئيسيون:

وينقسمون إلى محاسبي الخزينة العامة ومحاسبي الخزائن الولاية

-المحاسب المركزي للخزينة العامة: فقال يقوم بإعداد نتائج عمليات الخزينة للدولة على المستوى المركزي افعال حساب التسيير للدولة.

-المحاسب المباشر للخزينة: ويكلف بتنفيذ كل العمليات المالية للدولة من خلال تسديد النفقات العامة وتحصيل الايرادات وضمن عمليات الخزينة التي تسمح بالقيام بدفع النفقات العمومية في الزمان والمكان.

-المحاسبون الثانويون:

تتجمع حساباتهم لدى المحاسب الرئيسي وهم:

-قابضو الضرائب؛

قابضوا الجمارك؛

قابضوا أموالك الدولة.

-محاسبو الميزانيات الملحقة:

الميزانية المحلقة هي ميزانية منفصلة عن ميزانية الدولة، ولكن غير مستقلة، بمعنى أنها ترفق بها وتخضع لنفس الاجراءات التي تخضع اليها الميزانية العامة.²

-دور أمين خزينة الولاية كمحاسب عمومي بالنسبة للولاية:

يعتبر محاسبا رئيسيا بصفته رئيسا على تحصيل الموارد وصرفها، ويقوم بالعمليات التالية:

-تركيز العمليات المحاسبية التي يجرها المحاسبون الثانويون والتابعون له؛

-تنفيذ الايرادات والنفقات للميزانية الدولة على المستوى المحلي؛

-يتكلف بتوزيع المعاشات على مستوي ولايته؛

-تنفيذ ميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري التي يسيرها؛

¹ بلملوك عادل، الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية وأثرها في ترشيد النفقات دراسة حالة بلدية الشقفة - جيجل، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2018/2019، ص 21.

² وقاد احمد، عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، مذكرة. تحابة الدراسة، المدرسة الوطنية للإدارة مديرية التدريبات الميدانية، الجزائر، 2006/2005، ص 3.

- تداول الاموال والقيم السندات وحراستها، ويقوم بحركة حسابات أرصدة الخزينة والمحافظة على الاوراق الثبوتية الخاصة بالعمليات المالية التي تجريها.

- دور المحاسب البلدي كمحاسب عمومي بالنسبة للبلدية:¹

يمارس المحاسب البلدي مهامه كمحاسب عمومي طبقا لتنظيم المعمول به، استخلاص جميع مداخيل البلدية وجميع المبالغ التي ترجع إليها، وكذا وفاء النفقات التي يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي.

الامر بصرفها وذلك إلى غاية الاعتمادات المصادق عليها، و فالمحاسب البلدي له وحده صفة تحصيل اليرادات ودفع النفقات البلدية المنصوص عليها من طرف القوانين واللوائح التنظيمية، إنه إذن مؤهل الادارة وحيازة. وحفظ الاموال والقيم المالية للبلدية، بهذه الصورة فإنه ملزم خصوصا بما يلي:

- القيام تحت مسؤوليته بكل الاجراءات الضرورية لتحصيل اليرادات، والهيات والعطايا والموارد الاخرى؛
- القيام بالإعلانات والمتابعات الضرورية ضد المدينين المتأخرين عن التسديد؛

- تنبيه الامرين بالصرف بانتهاء أجل الاجارات؛

- منع سقوط حقوق البلدية بالتقادم؛

- تسجيل أو تجديد الامتيازات او الرهون.

انه يدير بقوة القانون محاسبة اليرادات والنفقات ويحرر مرحليا الوضعية المالية للمصالح التي يقوم بتسييرها، كما يحزر في نهاية كل سنة مالية حالة المتخلفات الواجب تغطيتها، وحالو المتخلفات الواجب دفعها، يحزر عن الاقتضاء في نهاية السنة مالية الحصص غير المغطاة للمحاصيل البلدية واعفاءات الديون الفاقدة.

لا يتدخل المحاسب العمومي الا بعد المرحلة الادارية لتنفيذ الميزانية من طرف الامر بالصرف بعد تحويل سندات اليرادات وحوالات الدفع من طرف هذا الاخير، حيث إنه لا يمارس إلا مراقبة شكلية على قانونية الاوامر بالصرف المتعلقة بالإيرادات والنفقات، مقارنة مع المراقبة الشرعية الداخلية الممارسة من طرف الوالي، والمصادق عليها عند الاقتضاء من طرف القاضي الاداري.

ثانيا: تنفيذ عمليات ميزانية الجماعات المحلية:

يعد إعداد ميزانية الجماعات المحلية يتم تنفيذها وفق عمليات محددة وهي:²

¹ بملوك عادل ، نفسه مرجع سابق، ص: 22.

² بملوك عادل، مرجع سبق ذكره، ص 24

1- تنفيذ نفقات الجماعات المحلية:

تجري عمليات صرف نفقات الجماعات المحلية عبر مرحلتين متتاليتين وهي: المرحلة الادارية والمرحلة المحاسبية. فالتنفيذ بين المرحلتين الادارية والمحاسبية تكون وفق عدة أسس:

- على المستوي المالي: بضمن وضوح ودقة عمليات الاتفاق.

- على المستوي القانوني: يسمح من تحديد الوقت الذي عنده تصبح الدولة ملتزمة قانونيا بالدين.

- على المستوي الاداري: تسمح من وضع نوع من الفصل في السلطات داخل عمليات الانفاق وذلك بإسناد تنفيذ هذه العمليات لسلطة مختلفة.

أ- المرحلة الادارية:

تكون من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي بصفتها الامرين بالصرف، وتمر وتنفذ هذه المرحلة خلال ثلاث فترات وهي:

- الالتزام بالنفقة:

هو التصرف الذي بمقتضاه تنشأ الجماعة المحلية التزاما ينشأ عنه عبئ حسب المادة 19 من قانون المحاسبة العمومية " يعد الالتزام الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين"، وقد يكون هذا الدين مصدره التزام إرادي والمتمثل في الصرف القانوني الذي ينشأ التزاما عليها مثل شراء معدات ولوازم للجماعات المحلية، تعيين موظفين جدد..... الخ

أو الالتزام لا إرادي والذي قد ينشأ عن طريق الارتباط بالنفقة وذلك نتيجة واقعة معينة يترتب عليه التزام الجماعة المحلية بإنفاق مبلغ ما مثل: تسبب سيارة البلدية في إصابة مواطن، ففي هذه الحالة ينشأ الارتباط بالنفقة نتيجة هذه الواقعة المادية، ويعتبر الارتباط في هذه الحالة غير إرادي .

وفقا لنص المادة 19 من قانون 90-21 فان الالتزام بالنفقة هو الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء دين. وعموما ينشأ الالتزام بالنفقة نتيجة اتخاذ السلطة الادارية قرار بالقيام بعمل يتضمن إنفاقا من جانب الدولة، مثل واقعة معينة نتج عنه التزام الدولة بإنفاق مبلغ معين كدفع تعويض عن خطأ ارتكبه احد مستلمي إدارة ما أدي لقيام مسؤولياته أو حادث تسببت. سيارة حكومة بمعني كل التزام نشأ عن الادارة سواء كان بصفة إرادية أو غير إرادية.¹

¹ اثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة المالية على النفقات العمومية، ص 8.

- التصفية (تحديد النفقة التحقيق) :

بناء على نص المادة 20 من القانون 21/90 "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية"¹

- الامر بصرف النفقة:

هو عبارة عن قرار إداري بموجبه يتلقى المحاسب العمومي أمر بدفع النفقة التي كانت محل التزام، حسب المادة 21 من قانون المحاسبة العمومية "يعد الامر بالصرف أو تحرير الحوالات الاجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية".²

ب-المرحلة المحاسبية:

هي المرحلة الأخيرة من مراحل صرف النفقة العامة تنفذ هذه المرحلة من طرف المحاسب البلدي وأمين خزانة الولاية بصفتهم محاسبين عموميين .

-دفع النفقة:

بناء على نص المادة من القانون 21/90 "يعد الدفع الاجزاء الذي يتم بموجبه إجراء الدين العمومي"³

2-تنفيذ إيرادات الجماعات المحلية:

إن إيرادات البلدية أو الولاية مختلفة ومتنوعة بحيث يقوم الامر بالصف بإصدار سندات الايرادات الى المحاسب العمومي تحمل المعلومات المتعلقة بتطبيق الاجراء ويمر تنفيذ ايرادات الجماعات المحلية بمرحلتين:⁴

أ- المرحلة الادارية: تتمثل في:

-الاثبات: تتعلق بنشأة الحقوق ومعاينتها ويكون ذلك على عاتق إدارة البلدية، أو من قبل إدارة الدولة، وتتم عن طريق إجراءات الاثبات.

-التصفية: وهي تحديد مبلغ الدين المستحق للجماعة المحلية والقابل للتحصيل وإجراءات إثبات وتصفية الايرادات ميدئيا وقانونيا من اختصاص الامر بالصرف.

ب-المرحلة المحاسبية: تتمثل في:

¹ المادة 20 من القانون 21/90 ، المؤرخ في 15 اوت 1990 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35 ، ص 1133.

² المادة 21 من القانون السابق، ص 1133.

³ مفتاح فاطمة، تسديد النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العام، كلية. العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 2011/2010، ص: 63 ،

⁴ بلملوك عادل، مرجع سبق ذكره، ص 25.

التحصيل: يقوم المحاسب العمومي بمراقبة شرعية عملية تحصيل المبلغ المحدد في السند ، وهناك بعض الإيرادات التي يمكن تحصيلها دون إرسال السند وهي الإيرادات التي تدفع نقدا. مثل الهبات وعملية التحصيل للبلدية.¹

المطلب الثالث: ماهية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

الفرع الأول : مفهوم المحاسبة العمومية

ادى تطور النشاط الحكومي وتوسع نطاقه إلى مفهوم المحاسبة العمومية عبر الزمن تعددت تعاريفها، وسنعرض عدد منها كما يلي:

فقد عرفها "كهولر" بأنها المبادئ والتقاليد والإجراءات المرتبطة بالمحاسبة عن المحلات والمحافظة والوحدات الحكومية الوطنية، وإنما تتصف بالتسجيل في السجلات والقوائم المالية لحسابات الموازنة العامة للدولة ومراعاة القيود القانونية والإدارية المفروضة على الإنفاق، وتسجيل الالتزامات.²

تعريف على أنها : مجموعه دراسة لمجموعة المبادئ والأنشطة والمعايير المتعارف عليها ودراسة تطبيقية للأساليب التقنية من تجميع وتبويب وتلخيص وتحليل البيانات المتعلقة بالنشاط الحكومي بغرض فرض الرقابة المالية والقانونية على الإيرادات ومصروفات الحكومة، وكذلك بغرض اتخاذ القرارات المناسبة.³

تعريف الثاني نص قانون المحاسبة العمومية الجزائري رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 في مادته الأولى والثانية على ما يلي: يقصد بالمحاسبة العمومية (الحكومية) كل القواعد والأحكام القانونية التي تبين وتحكم كيفية تنفيذ ومراقبة الحسابات والعمليات الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحق والميزانيات من الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري كما يبين أيضا الالتزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم، ويقصد بتنفيذ الميزانية كل من تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات " 4 .

وتعتبر المحاسبة العمومية في الجزائر على أنها .. كل القواعد والإحكام التي تبين وتحكم كفة تنفيذ ومراقبة الموازنات والحسابات والعمليات الخاصة بالدولة، المجلس الدستوري، المجلس الشعب الوطن، مجلس المحاسبة،

¹ نبيفة ميمون، نورة علال، دور المراقب المالي في تنفيذ نفقات تجهيز البلدية دراسة حالة بلدية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2019، ص 14.

² محمد الفيومي محمد، أطول المحاسبة الحكومية القومية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 1

³ نور الهدى بوليفة، واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لمواجهة المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات الماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014/2015، ص3.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " قانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية"، المؤرخ في 15-08-1990، المادة1 و المادة2.

الموازنات الملحققة، الجماعات الإقليمية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما تبين أيضا التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم وكيفية مسك الحسابات¹.

التعريف الحديث: المحاسبة العمومية هي المجال المحاسبي المتخصص بعملية تقدير وقياس وتسجيل وتبويب العمليات المالية، في الوحدات الجهاز الحكومي، ثم إنتاج المعلومات التي تفيده في اتخاذ القرارات وتوصيلها إلى الجهات ذو العلاقة، وفق التشريعات الرسمية والمبادئ والقواعد الخاصة بذلك.²

وبمفهوم هذه المادة نستخلص أن المحاسبة العمومية هي الأحكام التنفيذية التي تطبق على الميزانيات والعمليات المالية التي تشمل عمليات تنفيذ الإيرادات والنفقات وعمليات الخزينة، وكذا نظام محاسبتها والخاصة بالدولة والمجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة، الميزانيات الملحققة والجماعات الإقليمية والإدارية ذات الطابع الإداري.

كما تعرف على أنها: " فن تقدير إيرادات الموازنة العامة، واعتماد تخصصاتها وتسجيل بيانات عمليات الوحدات الإدارية الحكومية الممكن قياسيا وتصنيفا وتبويبا وعرضيا ضمن التقارير والقوائم المالية باعتبارها مصدر للمعلومات، وأساس اتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة على المال العام وتقييم الاداء وتحسين التخطيط.³

تعرف المحاسبة العمومية بوجه عام بأنها: مجموعة القواعد التي وتقنن مدخلات ومخرجات الاموال العمومية"، ويمكن أن ينظر إلى المحاسبة العمومية حسب ثلاث مفاهيم أساسية هي:⁴

المفهوم التقني: هي مجموعة المبادئ التقنية التي تستعمل من أجل القيد المحاسبي للعمليات المالية للدولة في السجلات المحاسبة العمومية وطرق تنفيذها ومراقبتها.

المفهوم الإداري: هي مجموعة القواعد التي تنظم تسيير وتقسيم الإدارة المالية للدولة وتوزيع المهام على مستوى شبكة المحاسب العمومي.

المفهوم القانوني: هي مجموعة القيود القانونية التي تعين مهام والتزامات ومسؤولية كل من المحاسب العمومي والأمر بالصرف وتنفيذ العمليات المالية للدولة.

¹ محمد صغير، دروس في المالية العمومية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية الجزائر العاصمة، 2001 ص

² إسماعيل حسين احمد، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 35

³ الطاهر عليوة، محمد ملين نغيز، مرجع سابق ذكره، ص 8.

⁴ مهداوي عبد القادر، تقييم النظام المحاسبي الجزائري في ضوء المعايير الدولية لمكافحة الفساد، جامعة احمد دراية، ادرار - الجزائر، 2017، ص 13.

تعد المحاسبة العمومية أحد فروع المحاسبة المتخصصة في مجال تسيير وقياس نشاط وحدات القطاع العام التي لا تهدف إلى الربح، تطورت مع تطور النشاط الحكومي العمومية وتوسع نشاطه، تهدف إلى فرض الرقابة على المال العام لمنح وقوع ضياع أو اختلاس أو سوء استخدام له، وتوفير المعلومات التقارير المالية عن تنفيذ البرامج والخدمات التي تؤديها الأجهزة الحكومية.¹

الفرع الثاني: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تعني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام : بالقواعد والاسس المحاسبية التي تحكم العمليات المالية والمحاسبية التي تنشأ في قطاع العام غير الهادف للربح، وذلك لتوجيه ممارستها وتوحيد معالجتها للأموال المتماثلة كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة بأداء مؤسسات القطاع العام، باعتبارها أهميتها وضخامة الأموال التي تصدر عن مؤسسات بإنفاقها، إضافة إلى رفع جودة التقارير المالية التي تصدر عن مؤسسات القطاع العام (العمومية) وكذلك فإنه في ضوء إتباع الحكومات اساس النقدي او اساس الالتزام الذي تضعف فيه عملية الرقابة على الإنفاق الراس مالي بما يعرض املال للضياع بسبب غياب ابسط وسائل ضبط الموجودات الحكومية وجاء وضع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (العمومي) IPSAS.²

ايضا تعني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي معايير محاسبية ليست إلزامية لكنها تشكل مصدرًا مصدر إلهام للدول بتحديث حساباتها العامة. تشمل جميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أربعة وعشرين معيارًا محاسبيًا دولي اعتبارًا من 1 يناير 2007. تنطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على جميع كيانات القطاع العام باستثناء المؤسسات العامة المطلوبة يتوافق مع IAS-IFRS المنشور من قبل IASC (تم استبداله بـ IASB منذ ذلك الحين (2001) القطاع العام وهو نطاق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يشمل على نطاق واسع الدولة، والمجتمعات المحلية (أو الإقليمية)، المؤسسات العامة وكيانات القطاع الاجتماع.³

¹ براضية حكيم، اعتماد المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام لدعم الشفافية، المساءلة والرقابة على المال العام، مجلة اداة المؤسسات الجزائرية - العدد 10، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المركز جامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2016، ص134.

² بن سندیخ بلال، واقع اصلاح نظام المحاسبة في ظل تطبيق المعايير الدولية للقطاع العام IPSAS، مذكرة تخرج شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2017/2018، ص : 23

³ Khouatra Djamel ,La diffusion des normes comptables intemationales pour le secteur public (IPSAS) : le cas De Madagascar, Université Jean Moulin, Lyon 3, 2007,p4

كما تعرف المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام على أنها: معايير عالمية عالية الجودة للإبلاغ المالي، خاصة بهيئات القطاع العام، باستثناء المؤسسات التجارية، حيث تنص على الاعتراف، القياس، ومتطلبات العرض والإفصاح، الخاصة بالمعاملات والاحداث في القوائم المالية ذات الغرض العام .

منه نستخلص أنها عبارة عن مجموعة من المقاييس والارشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند إليها المحاسب في أنجار عمله من قياس اثبات وافصاح عن المعلومات او حول الاحداث الاقتصادية للمشروع.

أن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، يعرفها بأنها "توضح متطلبات الإعترااف والقياس والعرض والإفصاح التي تتناول العمليات والأحداث في البيانات المالية ذات الغرض العام"¹.

تعريف المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام على أنها: عبارة عن مجموعة من الارشادات والمقاييس المرجعية والمحددة، يقوم المحاسب بالاستناد إليها في إنجاز مختلف أعماله من قياس وعرض وافصاح عن المعلومات حول الاحداث الاقتصادية للمشروع.²

عرفت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أنها: تبين شروط الاعتراف والقياس والعرض والكشف فيما يتعلق بالمعاملات والوقائع التي تدخل في البيانات المالية التي تعد لأغراض عامة، وفي النصوص الكاملة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تستخدم بعض، وتقدم أمثلة على تطبيق هذه المعايير على معاملات معينة بغية المصطلحات الجديدة تحسين فيهم شروطها، وتيسيرا لإدخال التغييرات اللازمة التي يقضيها اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة برمتها، أخرجت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية فب الأمم المتحدة مناقشة لتفسيرات المعايير والمبادئ التوجيهية. وفي نهاية عام 2007، كان الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة قد أعد قائمة بالسياسات والمبادئ التوجيهية المطابقة للمعايير المذكورة والتي وافقت عليها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باعتبارها تشكل قاعدة ثابتة لتيسير الانسجام في عماية الإبلاغ المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في منظومة الامم المتحدة.³

¹ الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجزء الأول، ترجمة جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزال، عمان، 2009، ص 20.

² الطاهر عليوة، محمد لمن نغيز، إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS - دراسة ميدانية لعينة من اعوان المحاسبة العمومية للولاية جيجل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018/2019، ص34.

³ جيزار بيرو، جاهزية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية للقطاع العام، وحدة التفتيش المشتركة، الأمم المتحدة جنيف، 2010، ص:8.

الفرع الثالث: أهمية معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

تستمد المعايير أهميتها من مدى الاعتراف الدولي بيها وتشجع الهيئات والمنظمات العالمية على تبني متطلبات هذه المعايير ونستخلص هذه الأهمية في:¹

- المساهمة في تحقيق توافق السياسات المحاسبية على المستوى الدولي : وذلك عن طريق تقديم إرشادات وتوجيهات للمهنيين المختصين في مجال المحاسبة من أجل الارتقاء بجودة البيانات المالية وتحقيق الإفصاح الكامل عن نشطة وحدات القطاع العام، إضافة إلى تحسين قابلية المقارنة لمعلومات المالية بين مختلف الفترات على المستوى الدولي؛

- العمل على توجيه الممارسات المحاسبية للوحدات الحكومية على المستوى الدولي: وذلك عن طريق تحقيق التقارب فيما يخص طريقة إعداد وعرض البيانات المالية للوحدات القطاع العام، كذا تشجيع التنسيق المحاسبي الدولي لتطوير وتحديث نظم المحاسبة العمومية والرفع من جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية الحكومية على هذا الأساس فان المعايير لا تكتسي الصفة الاجبارية في تطبيقها، بل تعتمد على مستوى القبول الدولي لها لان تطبيق معايير معترف بيها دوليا يضمن توفير بيانات مالية حكومية ذات مصداقية وجودة عالية .

الفرع الثالث: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS

تمثل متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في الاعتبارات التالية:²

➤ أن تتولى مجلس الشعب في كل دولة أو أي سلطة موازنة كمجلس النواب أو البرلمان وغيره إلزام الحكومات بتطبيق هذه المعايير، باعتبار ان هذه الجهة هي السلطة التشريعية، ويمكن أن يضع هذا إلزام بموجب قانون بنص على وجوب تطبيقها، ويمكن ان تقوم اللجنة المختصة في البرلمان كاللجنة المالية بتولي هذه المسؤولية ومراقبة تحقيق ذلك؛

➤ كمرحلة مبدئية، أن يتم مناقشة تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS مع الجهة الرقابية التي تتولي الرقابة على الحكومة وترفع تقريرها إلى السلطة التشريعية كديوان المحاسبة أو ديوان الرقابة والتفتيش أو تحت أي مسمى آخر، وذلك بخصوص الاجراءات التي يجب اتخاذها بخصوص المرحلة الانتقالية لتطبيق هذه المعايير؛

¹ زهير شلال ، افق إصلاح المحاسبة العمومية الخاص بتنفيذ العمليات المالية الدولية ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير المنظمات ، جامعته بومرداس الجزائر ، 2014 ، ص 51

² عبود ميلود ، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر: دراسة استطلاعية الآراء عينة من الأكاديميين و المهنيين ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل ، م ، د) ، تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير العلوم ، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/01/19 ، ص 200.

➤ تدريب الموظفين المعينين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS تدريباً مكثفاً، باعتبار ان تطبيق الموظفين لهذه المعايير ليس من السهولة بمكان، فهي تعدل دراسة مرحلة جامعية على الاقل، مع جوب التركيز في العملية التدريبية على التعلم بالممارسة، أي ممارسة تطبيق معايير IPSAS، وربط التدريب بتقييم المستوى العلمي للمتدربين سواء كان ذلك خلال البرنامج التدريبي نهايته، مع منح المرين إجازة في معايير IPSAS؛

➤ التدريب المكثف لموظفي الجهة الرقابية لتمكينهم من مساعدة موظفي الاجهزة الحكومية وتقديم النصح والمشورة لحل كافة المشكلات التطبيقية من ناحية، ومن ناحية اخرى إمكانية ممارسة المساءلة المرتكزة على مهنية وعملية صحيحة ومعرفة بمعايير IPSAS؛

➤ ان تقوم اللجنة المالية في المجلس التشريعي بوضع خطة شاملة لتطبيق المعايير، بالاسترشاد بخبراء محليين ودوليين كشركات التدقيق المحلية عالية التصنيف أو شركات التدقيق الدولية، وتحت إشراف ديوان المحاسبة اواي جهة مماثلة ترفع تقريرها عن الحكومة إلى السلطة التشريعية، بحيث يقومون بداية بدراسة البيئة المحلية والمعوقات التي تواجه التطبيق، وإجراءات المرحلة الانتقالية المطلوبة للانتقال من الاجراءات المحاسبة الحالية إلى الإجراءات المحاسبية المتوافقة مع معايير IPSAS، بحيث تتضمن الحد الأدنى التالي من إجراءات المرحلة الانتقالية:

- أن يتم تصميم نظام معلومات محاسبي الكتروني يتم فيه استيفاء تصميم وبناء النظام بأركانه المطلوبة وفق اساس الاستحقاق، مع إجراء ادخالات للحسابات العامة للمنشآت الحكومية مي النظام، والتركيز على تحليل النظام وتصميم إجراءاته ومدخلاته ومخرجاته لتتوافق مع متطلبات معايير IPSAS؛

- أن يتم حصر كافة الاصول والموجودات لدي المنشأة الحكومية، وكذلك المطلوبات التي تستحق عليها، من خلال الجرد الفعلي لها، والتأكد من مطابقتها للسجلات الاصلاحات وسجلات المخازن، وإدخالها للنظام الذي تم بناءه والمنوه عنه في البند (1) اعلاه؛

- أن يتم تقييم الموجودات والالتزامات وكنتيحة مباشرة تقييم صافي الاصول حسب ما تتضمنه معايير IPSAS والاطار المفاهيم للإبلاغ المالي، وهذه مرحلة هامة لتسكين القيم تمهيدا لإعداد القوائم المالية ويجب أن تتم قبل خبراء تقييم، وإدخالها على البنود الخاصة بها في النظام المحاسبي؛

- أن تتضمن المرحلة الانتقالية تطبيق جزئي مرحلي لهذه المعايير قبل تعميم تطبيقها، يحدد لها إطار زمني معين، ويمكن أن يأخذ التطبيق الجزئي الاشكال التالية:

- المنشأة الريادية: أي تطبيق معايير IPSAS على منشأة حكومية معينة؛

-المعيار الريادي: تطبيق معايير معين على كافة المنشآت الحكومية؛

-الممارسة الريادية: أي تطبيق ممارسة محاسبية معينة يتضمنها معيار معين من قبل كافة المنشآت الحكومية.

➤ التطبيق الشامل والفوري لكافة المعايير من قبل الاجهزة الحكومية التي ينطبق عليها تعريف منشآت الاعمال الحكومية GBE الواردة في معايير IPSAS ، أي الجهات التي تقوم بأنشطة تجارية ربحية ضمن الحكومية كالمؤسسات الاستهلاكية، سواء كانت هذه المنشآت مستقلة أي كمنشأة حكومية تقوم بنشاط تجاري ربحي؛

➤ تقييم التطبيق المبدئي المرحلي أو الجزئي كما ورد في (6) اعلاه، أو التطبيق الكلي كما ورد في (7) بأعلاه، من قبل اللجنة الخبراء، ورفع تقريرها بذلك إلى السلطة التشريعية، مع كافة التوصيات، واتخاذ الاجراءات اللازمة خصوصاً التعامل مع حالات التقصير والمعارضة والفشل والتفشل، لوجود توقع مسبق حول وجود معارضة داخل الاجهزة الحكومية لتطبيق معايير IPSAS؛

➤ على ضوء نتيجة التقييم المبدئي والصعوبات والمعوقات، يتم خطة تفصيلية بالاشتراك ما بين الخبراء المعنيين وديوان المحاسبة وأعضاء اللجنة المالية البرلمانية، ويمكن أن تكون الخطة تدريجية أو غير ذلك، حسب حجم المعوقات والصعوبات، لضمان سير العمل الحكومي، ونجاح المرحلة الانتقالية، واتخاذ ما من شأنه من اجراءات لضمان نجاح التطبيق كتطبيق نظام حوافز ونظام عقوبات عادلين؛

➤ أن تتولى الجهة الرقابية التابعة للسلطة التشريعية الشرفية على التطبيق، وأن يتمحور تقريرها السنوي حول المخالفات التي تقع من الحكومة في تطبيق معايير IPSAS؛ وبذات الوقت تمكين الجهة الرقابية من أداة دورها بحماية استقلالها، اي تعيين مسؤوليتها من قبل السلطة التشريعية والتبعية الحقيقية - الصورة للسلطة التشريعية، وذلك يعتبر من اهم مقومات نجاح تطبيق معايير IPSAS؛

➤ أن يتولى الرقابة على كل ذلك العالم النزيه الحيادي والمستقل والأمين، واطلاق بده بتحسين كافة المشاكل والمعوقات التي تعترض المال العام والاجراءات ذات العالقة به، ويجب التأكيد على هذا الدور والتأهيل العلمي لموظفي العالم الماليين الذين سيتولون هذه المهمة، وإيصال آرائهم للشعب والراي العام المحلي، ويمكن في هذا المضمار الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة كالسويد في سلطة العالم الرابعة التي تفتح امامها كافة أبواب الاجهزة الحكومية؛

➤ كذلك يجب التأكد على رقابة الشعب والمنابر الحرة المسؤولة من خلال جهاز مستقل تابع للسلطة التشريعية يتولى استلام كافة الآراء بغض النظر عن مرسلها والتحقق منها؛

➤ كذلك وجوب جود تنسيق كامل بين السلطات الأربعة حول توحيد جهودها في مواجهة التحديات التي تحول دون تطبيق معايير IPSAS.¹

➤ تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام: يتوجب على الجهات المعنية (وزارة المالية، وزارة التعليم العالي..) تأهيل أعوان المحاسبة العمومية – المحاسب العمومي، الأمر بالصرف، المراقب المالي، القاضي لدي محاسن المحاسبة، الطلبة الجامعيين.... - علميا وعمليا من أجل ضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير، ولذا يتوجب ما يلي:

- عقد دورات تدريبية بمشاركة الأكاديميين والمهنيين خاصة بتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

- تطوير المناهج الدراسية في الجامعات ومراكز التكوين لكي تتضمن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.²

¹ عبود ميلود، سبق ذكره، ص 206.205

² خيضر خبيطي ، بونس مونه، افاق تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائر، المجلة للدراسات المحاسبية والمالية ، الجزائر ، العدد 2 ، 2016، ص: 107.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمتطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية في منظور

معايير IPSAS

المطلب الاول: دراسات باللغة العربية

1-دراسة الطلبة ؛ ملياني وائل، وعلي عقة (2020/2019) : تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في

القطاع العام IPSAS للحد من حدة الفساد المالي.

الإشكالية: تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS للحد من ظاهرة الفساد المالي؟

تهدف هذه الدراسة الى توضيح تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام للحد من ظاهر الفساد المالي والتعرف على المفاهيم والاسس العلمية للمحاسبة في القطاع العام من خلال الإحاطة بالمفاهيم الاساسية المتعلقة بالفساد المالي؛ توضيح بعض من المفاهيم الاساسية التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وعالجتها بتطوير المحاسبة العمومية والاعتمادات الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري كما كانوا سيعتمدون على الاستبيان في الدراسة نظرا للظروف الصحية لم يتمكن من استكمال الجانب التطبيقي، وتوصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS من ترشيد النفقات العامة وتنمية الإيرادات العامة واستحداث هيئات مالية وإدارية من اجل دعم التدابير الرامية الى الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في القطاع العام.

2-الدراسة من إعداد الطلبة: احمد زغوان- زين العابدين كرشو - يوسف مراد، (2019/2018) بعنوان:

الرقابة المالية القبلية البعدية على ميزانية البلدية في ظل التوجه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

IPSAS دراسة عينة في ولاية الوادي.

الإشكالية: ما أثر التوجه نحو الرقابة القبلية والبعدية على ميزانية البلدية، في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية

للقطاع العام IPSAS؟

تهدف الدراسة إلى معرفة الاهداف المرجوة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالنسبة للمؤسسات العمومية كشفافية عمليات الحكومة وتحقيق المساءلة العالمية كما تطرقت هذه الدراسة الى آليات الرقابة القبلية والبعدية لأحزمتها وهيئتها وتقديم نموذج على مستوي ميزانية البلدية كما عرفة هذه الدراسة العديد من المعوقات تحويل دون تفعيل الرقابة القبلية والبعدية ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الاستبيان وتم تطبيقها على عينة الدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي تحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى أن تقديم معايير المحاسبة الدولية

العمومية أفضل الممارسات المحاسبية المتفق عليها دوليا لتصميم نظام محاسبي يسمح بعض القوائم المالية الحكومية ذات مصداقية تحقق الشفافية في تسيير الموارد العمومية وتعد المحاسبة العمومية الوسيلة الأساسية للمحافظة على المال العام والسهر على تنفيذ مختلف العمليات المالية التي تسعى الدولة. من روائها لتحقيق النفع العام باستخدام مختلف الاجهزة الرقابية، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة ان تبني أحد الأسس المحاسبية يؤدي إلى اختلاف محاور القياس المحاسبي وجودة الإبلاغ المالي الحكومي مما يؤثر على نوعية ومكونات عناصر القوائم المالية.

3- الدراسة الطالبة: جابي أمينة هناء (2019/2018) : أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي IPSAS على النظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

الاشكالية: ما هو الاثر المتوقع لتبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS على نظام المحاسبة العمومية في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمعايير الدولية للقطاع العمومي IPSAS وكيفية صياغتها، ومدى رواج استعمالها على المستوى الدولي، وكيف يمكن استغلال هذا النموذج في إصلاح المحاسبة العمومية الجزائرية بالنظر إلى النقص الكبير في التخصص في هذا الميدان على مستوى الجامعات وإهمال الجانب البحثي فيه، وهي ملاحظة بالنسبة لجميع الدول وقد أشار إليها العديد من الباحثين ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الاستبيان وتم تطبيقها على عينة الدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت وهذه الدراسة إلى العديد من النتائج ابرزها؛ في ظل الظروف الحالية وبالنظر لمتطلبات تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، يعتبر خيار تكييف المعايير بما يلائم متطلبات البيئة الجزائرية و اعتماد المنهج التدريجي في ذلك هو الانسب من خيار التبني بالكامل مرة الدولي وقد أصبح موضوع تبني المعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS موضوع الساعة، ولاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية التي تشهدها العديد من دول العالم ، ويعتبر تحسين المحاسبة العمومية في الجزائر من خلال التطبيق التدريجي للمعايير وتكييفها مع البيئة الجزائرية أمر ضروري، ذاك أن هذه المعايير ستجلب العديد من المزايا المحاسبة العمومية وترقيا بها الى المستوى العالمي.

4-الدراسة: عيدوس ايمان (2018) بعنوان : اتجاهات عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

الاشكالية: ما مدى توافق مشاريع إصلاح. نظام المحاسبة العمومية في الجزائر مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام؟

هدفت هذه الدراسة إلى تأصيل المفاهيم المرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام والوقوف على واقع نظام المحاسبة العمومية المطبق في الجزائر وكما دراسة مدى توافق مشاريع الإصلاح التي أطلقتها الجزائر مع معايير IPSAS ومتطلبات نجاحها، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وكما توصلت هذه الدراسة إلى استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة لتطوير أنظمة الإعلام الآلي الخاصة بمحاسبة القطاعات العامة وتوفير الموارد المالية الكافية لإنجاح مشاريع الإصلاح التي تم تبنيها للتوافق ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وتكوين الأعوان المكلفين بمسك عمليات المحاسبة العمومية، والعمل على تطوير المناهج التعليمية بما يتماشى والتطورات الحاصلة في ميدان المحاسبة.

5-الدراسة: بن سنديخ بلال (2018/2017)، بعنوان: واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS.

الاشكالية: ما هو واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري؟ ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وكيفية إصدارها ونطاقها ومجال تطبيقها وعرض معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفق أساس الاستحقاق، حيث استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى تقديم معايير المحاسبة العمومية الدولية أفضل الممارسات المحاسبية المتفق عليها دوليا لتصميم نظام محاسبي يسمح بعرض القوائم المالية حكومية ذات مصداقية تحقق الشفافية في تسيير للموارد العمومية، النهوض بمهنة المحاسبة العمومية ورفع مستواها بتأهيل الأمرين بالصرف الأوليين والثانويين و المحاسبين العموميين والمراقب المالي وأمناء الخزينة العمومية، و تعتبر آلية جوهرية لدعم تبني أحد الاسس المحاسبية يؤدي إلى اختلاف محاور القياس المحاسبي وجودة البالغ الحكومي مما يؤثر على نوعية مكونات عناصر القوائم المالية.

6-الدراسة: خبيطي خضي، مونه يونس (2016) بعنوان: افاق تبني معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري.

الاشكالية: ما دور تبني المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS مستقبلا في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري؟

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع نظام المحاسبة العمومية الجزائري الحالي، ومدى وتحديد متطلبات تبني هذه المعايير، من اتجاه هذه النظام نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS من خلاله توصلت الدراسة إلى أن واقع نظام المحاسبة العمومية الجزائري الحالي لا يلبى احتياجات المستخدمين، كما توصلت الى ان لتطبيق نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على اساس الاستحقاق من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية تستلزم بيئة اقتصادية، سياسة، اجتماعية تلائم تبني هذه المعايير.

7-الدراسة: نور الهدي بوليفة، (2015/2014) بعنوان: واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري لمواجهة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

الاشكالية: ما هو واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري؟ وما مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS؟

تهدف الدراسة الى التعرف على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وكيفية إصدارها ونطاقها وكحال تطبيقها وعرض واقع نظام المحاسبة العمومية ومشروع تحديث الموازنة العامة من خلال التوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ولتحقيق هدف هذه الدراسة استخدمت الدراسة أساليب الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في جانب التطبيقي من خلال توزيع الاستبيان كما لخصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من بينها ضرورة القضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والادارات العمومية الجزائرية بإرساء إطار أخلاقي يضبط الممارسة المحاسبية وإعطاءه قوة الإلزام ليكون أساس اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة في حالة مخالفته ويجب على المؤسسات والادارات العمومية الجزائرية ان تواكب التطورات التكنولوجية والاقتصادية وخصوصا المعلوماتية بتعديل أنظمتها المحاسبة اليات وإلكترونيا بما يتوافق ومتطلبات نجاح تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

8-الدراسة: شلال زهير، (2013/2014) بعنوان: افاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة.

الاشكالية: ما هو واقع وافاق تطوير وعسرتة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر؟

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق مختلف الاسس المحاسبية على تقنيات المعالجة المحاسبية للعمليات المالية للدولة وأثرها على طريقة إعداد وعرض القوائم المالية الحكومية في الجزائر والتي تعتبر من أهم أساليب تحليل واقع النظام المحاسبة العمومية في الجزائر، وأثر ذلك على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على جودة الإبلاغ المالي الحكومي، ولتحقيق هدف الدراسة اعتماد على المنهج المرهلي في تنفيذ الإصلاحات عن طريق تبني الانتقال التدريجي من تطبيق الاساس النقدي نحوي تطبيق اساس الاستحقاق الكامل لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر وتوصلت هذه الدراية إلى العديد من النتائج أهمها، هي تقدم المعايير. الدولية للمحاسبة افي القطاع العام أفضل الممارسات المحاسبية المتفق عليها دوليا لتصميم نظام محاسبي يسمح بعرض القوائم المالية حكومية ذات مصداقية، تبني احد الاسس المحاسبية يؤدي إلى اختلاف محاور القياس المحاسبي وجودة الابلاغ المالي حكومي مما يؤثر على نوعية ومكونات عناصر القوائم المالية، لا يسمح النظام الحالي للمحاسبة الخزينة العمومية بتوفير بيانات مالية عن حجم حقوق الدولة المثبت او غير المحصلة لعدم توفر حسابات مخصصة لتقيد هذه العمليات لا اثر للمحاسبة المخزون والاستثمارات العمومية وتطبيق في نظام محاسبة الخزينة العمومية بسبب اعتبارها تتحملها السنة المالية.

9-دراسة: رحاب كمال محمود محمد الزكي (2003) بعنوان: مدخل مقترح تطوير المعايير المحاسبة الدولية لتطبيق في القطاع الحكومي المصري مع دراسة تطبيقية.

الاشكالية: هل النظام المحاسبي الحكومي المصري الحالي يعاني من مشكلات تتعلق بقياس المعاملات الحكومية؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع القوائم المالية للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح وذلك في ضوء القواعد المحاسبية المطبقة في القطاع الحكومي المصري في ضوء القانون 127 لسنة 1981 والمعدل بالقانون 139 لسنة 2006 ولأئحته التنفيذية مع تقييم هذه القواعد وعرض المعالجات المحاسبية للقياس والافصاح الواردة في المعايير المحاسبية الدولية IAP ومعايير المحاسبة الأمريكية GASB ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS والمتعلقة بنود الموارد للوحدات الادارية الحكومية بالتطبيق على الوحدات الادارية المحلية المحافظات بحيث يمكن الاسترشاد بها لوضع معايير دولية تلائم التطبيق في القطاع الحكومي الخدمي واستخدم في الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي وتوصلت هذه الدراسة إلى اختلاف الاسس والقواعد المحاسبية المطبقة للمحاسبة الحكومية بين الدول وعدم وجود إطار لمعايير ترتكز عليه المحاسبة الحكومية في مختلف الدول أدي ذلك الى سوء الفهم لما ينشر من معلومات في التقارير المالية التي تعبر عن إنجازات الوحدة الحكومية لمختلف الدول وبالتالي تنعدم أهميتها كأداة فعالة لتحقيق أغراض معينة.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

1-Bouabbana fetiha, (2020) The International Accounting Standards For The Public Sector.

الاشكالية: ما هي أهم المتطلبات لتكييف البيئة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؟
تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور واهمية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عصرنة مختلف جوانب نظام المحاسبة العمومية بالاضافة الى الدوافع التي ادت الى ذلك التحديث، وأهم متطلبات تكييف البيئة الجزائرية مع هذه المعايير. حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإطار المحاسبي الحالي يتميز بتطبيق الأساس النقدي باستخدام مدونة حسابات الخزينة NCT، ولقد قامت وزارة المالية ببذل مجهود كبير لإعداد مشروع النظام المحاسبي للدولة المتوافق مع المعايير الدولية، وبالرغم من تلك الجهود إلى أن وتيرة تنفيذ الإصلاحات تميز بالركود الكبير الذي حال دون تنفيذ المشروع الجديد وهذا بسبب عدم جاهزية البيئة الجزائرية بشكل كبير الاعتماد هذه المعايير، كما أن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS يؤدي إلى تطوير نظام المحاسبة العامة من خلال زيادة الشفافية والمساءلة عن الأموال العامة وزيادة الرقابة ومقارنة البيانات المالية.

2-Johan Christiaens and others (2013), The Effect of IPSAS on Reforming Governmental Financial Reporting: an International Comparison.

الاشكالية: مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على إصلاح إعداد التقارير المالية الحكومية.
بحثت هذه الدراسة مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفق أساس الاستحقاق في الحكومات المركزية والمحلية في جميع أنحاء العالم، وعلاقة ذلك بإصلاح أنظمة المعلومات المالية ومقارنة مستوى التبني لمعايير IPSAS أهم النتائج التي توصل لها الباحثون هي وجود اتجاه نحو تطبيق أساس الاستحقاق وأن معايير IPSAS أقوى في البلدان ذات الطابع التشريعي الديمقراطي، وأهم الأسباب التي أدت إلى اعتماد معايير

IPSAS هو تحسين إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية محليا ودوليا وتسهيل توحيد البيانات المالية. في المقابل تتجه بعض الحكومات إلى عدم تطبيق معايير IPSAS بسبب الخوف من فقدان السيطرة المحلية أو المركزية وأن هذه المعايير لا تزال غير معروفة.

3- Sabrina Bellanca, Julien Vandernoot, (2014), International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) Implementation in the European Union (EU) Member States

الاشكالية: تحليل مستوى تنفيذ معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. هدف هذه الدراسة هو تحليل مستوى تنفيذ معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. استندت هذه الدراسة إلى دراسة استقصائية وفقا لمستويات تنفيذها الرسمية لمعايير IPSAS، كما قام الباحث بتحليل أنواع المحاسبة المستخدمة من قبل الدول المدروسة. أظهر الاستقصاء أن هناك تفاوتات هامة بين الدول الأعضاء، سواء بالنسبة لتطبيق معايير IPSAS أو لنوع المحاسبة المستخدمة، وعلاوة على ذلك حتى لو لم يتم اعتماد معايير IPSAS، فإن هناك ميل لاستخدام نظم محاسبية حديثة تستند إلى أساس الاستحقاق.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تطرقت الدراسات السابقة إلى واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر والنقائص والفراغات القانونية التي تمس نظام المحاسبة العمومية، وتطرقت أيضا إلى الاطار المفاهيم لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ومختلف الهيئات والمنظمات الدوابة التي تقوم بإصدارها وتعديلها وتحديثها، واهملت مختلف الدراسات كيفية إعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور المعايير الدولية IPSAS، وهذا ما ستناوله خلال دراستنا وذلك من خلال تعريف على أعداد الميزانية حسب المعايير الدولية، والإجراءات المتخذة لتنفيذ الميزانية الجماعات المحلية

اولا: اوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- إن مختلف الدراسات والدراسة الحالية دعت إلى ضرورة تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- إن مختلف الدراسات تطرقت إلى أهمية وإيجابيات المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام سواء المستوي المحلي او الدولي.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة واهم ما يميز هذه الدراسة.

- الدراسة الحالية ومساعدة لتطبيق المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

-تناولت بعض الدراسات ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واثر ذلك على نظام المحاسبي المطبق في البلد، في حين تطرقت هذه الدراسة إلى متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية مدى إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية العمومية وقانون البلدية، الدولية للقطاع العام على ميزانية الجماعات المحلية من وجهة نظر العاملين في بيئة جزائرية في ظل التوجه للدولة نحو الإصلاح نظام.

خلاصة الفصل

بعد دراستنا بتمعن لهذا الفصل، استنتجنا بأمر الجماعات المحلية في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي تلك الوحدات اللامركزية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية، وتعود حذرو الجماعات المحلية الى قدم الدولة بحيث تعددت تسميتها مثل الحكم المحلي او الفيدرالية أو اللامركزية الادارية وغيرها كثير.

تتميز الجماعات المحلية بكونها أقرب وحدة إدارية إلى المواطن مما يسمح لها بالاستماع لانشغالاته والعمل على تلبية حاجياته والأجل ذاك بحب عليها تكوين عالقة تشاركية تعاقدية بين المسؤول المحلي والمواطن.

وبالرغم من المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها الجماعات المحلية إلا أن غياب التخطيط السليم وضعف الامكانيات المالية والبشرية هو أبرز العوائق التي تواجه الجماعات المحلية مما ينعكس على تعطيل المشاريع التنموية خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتغطية الجوانب النظرية التي تم تناولها في الفصل النظري، وبهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، حاولنا من خلال هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية، نسعى من خلالها إلى معرفة متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور معايير IPSAS دراسة من منظور محاسبي البلديات، ولتحقيق ذلك عمدنا إلى إعداد إستمارة احتوت على مجموعة من الأسئلة التي تشمل محاور الدراسة، وقد وزعت هذه الاستمارات على عينة الدراسة، وانطلاقاً من إجابات أفراد العينة تم تحليل النتائج للتأكد من صحة الفرضيات، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هي:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات؛
- المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستمارة وأيضا معرفة المراحل التي سنقوم بها من خلال إعداد الاستمارة وطريقة توزيعه وفي الأخير سنتطرق الى العينة المدروسة.

المطلب الأول: الطريقة

يشمل هذا المطلب تحليل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك القيام باختبار صدق وثبات أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة.

أولاً: مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة: " مجموعة العناصر التي تشكل هدف الدراسة، وكل شخص من المجتمع يدعى وحدة إحصائية أو فرد وهو العنصر الأساسي عند القيام بتجربة ما"¹، فمجتمع هذه الدراسة يتمثل في موظفين بإدارة الجماعات المحلية والخزينة العمومية والرقابة المالية والاساتذة الجامعيين في ولاية الوادي.

ثانياً: عينة الدراسة

تعد العينة الطريقة الأكثر شيوعاً في معظم البحوث العلمية، وتعرف بأنها: " جزء من المجتمع، أو هي عدد من الحالات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي وتجمع منها البيانات بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي. وبهذه الطريقة يمكن دراسة الكل عن طريق دراسة الجزء بشرط أن تكون العينة ممثلة للمجتمع المأخوذة منه"²، أما عينة الدراسة فقد اقتصر على بعض موظفين بإدارة الجماعات المحلية والخزينة العمومية والرقابة المالية والاساتذة الجامعيين في ولاية الوادي، وقد تم توزيع 73 استمارة على جميع أفراد العينة، في حين تم استرجاع 65 استمارة و8 استمارات لم تسترجع.

الجدول رقم (01): يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة ونسبها

نسبة الاستمارات المملغة	نسبة الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الغير مسترجعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الموزعة
10.96%	89.04%	08	65	73

المصدر: من إعداد الطلبة.

¹ حورية بوساحة، الإحصاء والاحتمالات، المعهد الوطني للتكوين مستخدمى التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، 2008، ص 15.

² عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمر، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، 2005، ص 168.

المطلب الثاني: الأدوات

يشمل هذا المطلب الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وكذلك البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

تعتبر الاستمارة من أهم أدوات جمع المعلومات، وتعرف: " بأنها أداة تتضمن مجموعة من الفقرات أو العبارات التقريرية حول مسألة ما تتطلب من الفرد الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث بحث أغراض البحث"¹، وقد تطلب بناء الاستمارة عدة مراحل هي:

1- مرحلة تصميم الإستمارة

تم إعداد الإستمارة خصصت لجمع المعلومات المتعلقة بميزانية الجماعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية، بحيث تغطي هذه المعلومات فرضيات وأهداف الدراسة، وقد إجتهدنا على أن تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة من قبل الأفراد المستجوبين.

شملت المعلومات الواردة في الاستمارة أهم الأسئلة التي يمكن أن تجيب على فرضيات البحث، حيث راعينا أثناء إعداد الاستمارة ترتيب المحاور والأسئلة بما يتناسب مع ترتيب فرضيات الدراسة.

سبقت محاور الاستمارة دياجحة تضمنت موضوع البحث والهدف منه، مع تقديم مختصر للشهادة العلمية المراد الحصول عليها، والمؤسسة الجامعية المانحة لهذه الشهادة والتي ينتمي إليها الباحث، كما تم إعلام الأفراد المستجوبين بأهمية رأيهم في الموضوع ورجائهم للإجابة على أسئلة الاستمارة بدقة وموضوعية، مع التأكيد لهم بأن المعلومات التي يقدموها سوف تحظى بالسرية التامة ولا يتم استخدامها إلا في إطارها العلمي فقط، وفي الأخير تم شكرهم على حسن تعاونهم.

2- محتوى الاستمارة

إحتوت الاستمارة على مجموعة من الأسئلة يقوم أفراد العينة بالإجابة عنها وفق اختيار بديل من 5 بدائل (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وقد تم تقسيمها إلى جزئين على النحو التالي: (أنظر للملحق رقم 01).

¹ فريد سلام، التقنيات المنهجية الملائمة للبحث الاجتماعي، محاضرات منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، السداسي الأول، 2017، ص287.

❖ **الجزء الأول:** يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة ويتكون من ثلاثة فقرات (العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة).

❖ **الجزء الثاني:** يناقش فرضيات الدراسة وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** واقع اعداد ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة)، ويتكون من 08 فقرات؛
- **المحور الثاني:** متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ويتكون من 07 فقرات؛
- **المحور الثالث:** أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية، ويتكون من 08 فقرات.

3- مرحلة صدق الإستمارة

قبل اختبار الفرضيات قام الباحث بالتأكد من موثوقية الأداة المستخدمة في القياس، إذ تعكس الموثوقية درجة ثبات أداة القياس: الثبات الداخلي والثبات الخارجي؛ فالثبات الداخلي يُقصد به مدى اتصاف عبارات القياس بالتناسق الداخلي، أما الثبات الخارجي فيتعلق بدرجة ثبات أداة القياس بمرور الوقت، وقد اقتضت هذه الدراسة على اختبار درجة الثبات الداخلي للاستبانة فقط، وذلك بالاعتماد على تحكيمها من قبل مجموعة من الاساتذة وكذلك حساب معامل ألفا كرونباخ.

أ-التحكيم من قبل الاساتذة

بعد الانتهاء من تصميم الإستمارة وصياغة الأسئلة التي تخدم موضوع الدراسة، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين (الملحق 03) بغية التأكد من سلامة بنائه، وتصحيح الأخطاء التي قد تحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وقد تم الأخذ بالتوجيهات المقدمة من الأساتذة الذين قدموا عدة ملاحظات أهمها:

- إعادة صياغة بعض الأسئلة وتبسيطها حتى تكون مفهومة من طرف الأفراد المستجوبين؛
- تفادي وتجنب استخدام الأسئلة المركبة والطويلة.

ب-الصدق البنائي

بالإضافة إلى الصدق الظاهري فقد قمنا بالتحقق من صدق الأداة من خلال التحقق من الاتساق الداخلي المحاور أداة الدراسة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارات وجميع عبارات الاستبيان وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

- صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): الارتباط بين عبارات المحور الاول مع اجمالي المحور

العبارات	01	02	03	04	05	06	07	08
معامل الارتباط بيرسون	0.477	0.215	0.411	0.347	0.642	0.631	0.489	0.399
مستوى معنوية	0.000	0.086	0.001	0.005	0.000	0.000	0.000	0.001

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

يوضح الجدول رقم (02) ان قيمة معامل الارتباط في المحور الاول واقع متطلبات ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة) مع مختلفة العبارات المكونة له وكذا مختلف الردود للعينة بعض العبارات متوسطة في مجال معاملات الارتباط التي كانت فوق 0.6، اضافة الى ذلك وجود عبارات ضعيفة تتراوح مجال معامل ارتباطهم ما بين 0.215 و0.489، كما يتضح لنا ان جميع العبارات ذات معنوية احصائية كون ان القيمة الاحتمالية كانت في معظم العبارات اقل من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 ومن هنا يمكن القول ان هناك اتساق داخلي بين عبارات هذا المحور.

- صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): الارتباط بين عبارات المحور الثاني مع اجمالي المحور

العبارات	01	02	03	04	05	06	07
معامل الارتباط بيرسون	0.640	0.643	0.594	0.651	0.675	0.426	0.486
مستوى معنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

يوضح الجدول رقم (03) ان قيمة معامل الارتباط في المحول الثاني متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مع مختلفة العبارات المكونة له وكذا مختلف الردود للعينة بعض العبارات متوسطة في مجال معاملات الارتباط التي كانت تتراوح بين 0.594 و 0.675، اضافة الى ذلك وجود عبارات ضعيفة تتراوح مجال معامل ارتباطهم ما بين 0.426 و 0.486، كما يتضح لنا ان جميع العبارات ذات معنوية احصائية كون ان القيمة الاحتمالية كانت في معظم العبارات اقل من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 ومن هنا يمكن القول ان هناك اتساق داخلي بين عبارات هذا المحور.

- صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): الارتباط بين عبارات المحور الثالث مع اجمالي المحور

العبارات	01	02	03	04	05	06	07	08
معامل الارتباط بيرسون	0.493	0.487	0.632	0.591	0.657	0.589	0.698	0.659
مستوى معنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

يوضح الجدول رقم (04) ان قيمة معامل الارتباط في المحول الثالث اثر تبني المحاسبة الدولية للقطاع العام على اعداد ميزانية الجماعات المحلية، مع مختلفة العبارات المكونة له وكذا مختلف الردود للعينة بعض العبارات متوسطة في مجال معاملات الارتباط التي كانت تتراوح بين 0.589 و 0.659، اضافة الى ذلك وجود عبارات ضعيفة تتراوح مجال معامل ارتباطهم ما بين 0.487 و 0.493، كما يتضح لنا ان جميع العبارات ذات معنوية احصائية كون ان القيمة الاحتمالية كانت في معظم العبارات اقل من مستوى المعنوية المعمول به 0.05 ومن هنا يمكن القول ان هناك اتساق داخلي بين عبارات هذا المحور.

ت- حساب معامل الفا كرومباخ: يظهر الجدول التالي معامل الفا كرومباخ لمحاور الاستبانة وإجمالي فقراتها:

الجدول رقم (05): معامل الثبات لفقرات الإستمارة (ألفا كرونباخ).

الرقم	محاور الإستبانة	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
08-01	واقع ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة)	08	0.446	0.667
07-01	متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	07	0.661	0.813
08-01	اثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على اعداد ميزانية الجماعات المحلية	08	0.740	0.860
	كل فقرات الإستمارة	23	0.706	0.840

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (05) الذي يوضح معامل الثبات لفقرات الإستمارة (معامل ألفا كرونباخ)، نلاحظ بأن أعلى معامل ثبات حققه المحول الثالث المتعلق بأثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على اعداد ميزانية الجماعات المحلية وذلك بمعامل ثبات قدره 0.740 ومعامل صدق قدره 0.860، يليه المحور الثاني بمعامل ثبات قدره متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام 0.661 ومعامل صدق قدره 0.813، فيما سجل المحور الأول المتعلق بواقع ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة) معامل ثبات قدره 0.446 ومعامل صدق قدره 0.667، فيما بلغ معامل الثبات لمحاور الإستبانة ككل 0.706 وهي قيمة جيدة تزيد عن القيمة المقبولة 0.6 مما يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي، وهو مؤشر على قدرة الأداة على تحقيق أهداف الدراسة.

4- توزيع الإستمارة

بعد الانتهاء من تصميم وإعداد الاستمارة جاءت مرحلة توزيعها على عينة الدراسة، وقد تمت هذه العملية عن طريق الاتصال المباشر بالمؤسسات، مع حرص الباحث على التواجد أثناء عملية ملئها من طرف الأفراد المعنيين من أجل إزالة اللبس والغموض اللذان قد يُصادفان الأفراد أثناء عملية ملئ الاستمارة، وذلك حتى تكون إجاباتهم أكثر دقة وموضوعية، كما تم ترك الاستمارات ببعض المؤسسات بسبب تعذر الحضور أثناء عملية ملئها.

5- مقياس ليكرت

لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات، وهو مناسب لمعرفة متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور معايير المحاسبة الدولية، وذلك لقياس درجة استجابات أفراد العينة محل الدراسة لفقرات الإستمارة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): يبين درجات مقياس ليكرت

الإستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
الدرجة	1.8-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الطلبة.

بما أن قيمة المتوسط المعياري هي متوسط أوزان الدرجات الخمس المشار إليها في الجدول أعلاه فإن:

$3=5/(5+4+3+2+1)$ وهي قيمة المتوسط الحسابي المعياري، والتي على أساسها سيتم اختبار فرضيات الدراسة في مراحل لاحقة.

ومن أجل تحديد بداية منطقة كل احابة في مقياس ليكارت الخماسي تم إتباع الخطوات التالية:

- 1- حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من اعلى قيمة في المقياس ($4=1-5$)؛
- 2- قسمة 4 على أكبر قيمة في المقياس (5) والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي لكل خلية وهي ($0.8=5/4$)؛
- 3- تكون نهاية الخلية الأولى من مقياس ليكارت الخماسي ($1.80=1+0.8$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1 والقيمة 1.80 يعد ضمن الخلية الأولى " غير موافق بشدة"؛
- 4- تكون بداية الخلية الثانية من 1.8 ونهايتها تكون ($2.60=1.8+0.8$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1.8 والقيمة 2.60 يعد ضمن الخلية الثانية "غير موافق"؛
- 5- تكون بداية الخلية الثانية من 2.60 ونهايتها تكون ($3.40=2.60+0.8$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 2.60 والقيمة 3.40 يعد ضمن الخلية الثالثة "محايد"؛
- 6- تكون بداية الخلية الثانية من 3.40 ونهايتها تكون ($4.20=3.40+0.8$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 3.40 والقيمة 4.20 يعد ضمن الخلية الرابعة "موافق"؛
- 7- تكون بداية الخلية الثانية من 4.20 ونهايتها تكون ($5=4.20+0.8$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 4.20 والقيمة 5 يعد ضمن الخلية الخامسة "موافق بشدة"؛

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة

أولاً: الأدوات الإحصائية

تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل القيام بقراءة ودراسة أجوبة عينة الدراسة، ومن هذه الأدوات نجد:

- 1- المتوسط الحسابي المرجح: يعرف بأنه: " مجموع القراءات مقسوما على عددها، وهو أكثر مقاييس المتوسطات إستخداماً"¹؛

¹ حامد الشمري، الأساليب الإحصائية في إتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص96.

2- **الانحراف المعياري:** الانحراف المعياري هو البعد عن المتوسط، ويعتبر من أهم مقاييس التشتت في الإحصاء وأكثرها إستعمالاً، ويعتمد في حسابه على المتوسط، ويعرف بأنه: " الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الانحراف عن المتوسط"¹؛

3- **المدى:** " وهو البعد بين أكبر وأقل قيمة وهو يتأثر بالقيم الشاذة "²؛

4- **إختبار الطبيعة (Test Of Normality):** من أهم الفروض في الإختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الإحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساساً لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دوراً أساسياً في إختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وأن الكثير من الصفات كالطول والوزن ومستوى الذكاء والزواج وما إلى ذلك إذا قيست لعدد كبير من المشاهدات فإن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي، ويعرف بأسماء مختلفة منها التوزيع الجرسى لكون شكله يشبه الجرس، وبدون ذلك الشرط لا يمكن تطبيق الأختبار من الناحية العلمية³؛

5- **إختبار One-Way Anova:** يستخدم للمقارنة بين متوسطات أو التوصل الى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين متوسطات الاداء عند المجموعات التي تعرضت لمعالجات مختلفة بهدف التوصل الى العوامل التي تجعل متوسط من المتوسطات يختلف عن المتوسطات الأخرى⁴.

6- **معامل الارتباط بيرسون:** هو معامل يقيس اتجاه وحجم العلاقة بين المتغيرات، ويكون هذا المعامل مناسباً عندما تكون العلاقة خطية بين المتغيرين، ورمزه⁵.

ثانياً: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

تم إستعمال برنامج spss v21 والذي يعني برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، حيث كان في بادئ الأمر يستعمل في دراسات العلوم الإجتماعية، إلا أنه تطور إستخدامه في فروع العلم الأخرى نظراً لحاجة الباحثين له وهو ما تم القيام به في دراستنا هذه.

¹ هدى برهان سيف الدين، محاضرات الإحصاء في علم النفس، الفصل الخامس، السعودية، 2014، ص13.

² وليد عبد الرحمن الفراء، تحليل بيانات الإستبيان بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008، ص16.

³ نفس المرجع اعلاه، ونفس الصفحة.

⁴ بن عزة فردوس، دور التدريب في تحسين اداء العاملين في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لعبادة طيبة جراحية ضياء بورقلا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،

تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2016، ص26.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سيتم هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال توزيعنا للاستمارة ثم مناقشتها.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة التطبيقية

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة محل الدراسة وذلك من حيث العمر والمستوى التعليمي والوظيفة التي يشغلها الشخص في المؤسسة، والخبرة المهنية التي إكتسبها، حيث تساعد هذه الخصائص في التحليل في مراحل لاحقة.

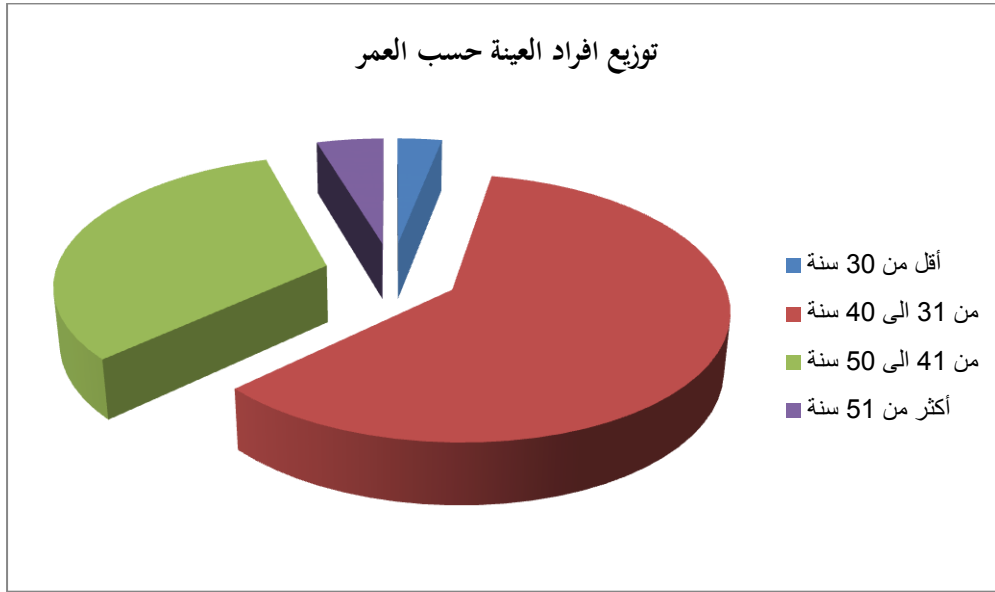
1-تحليل خصائص أفراد حسب العمر

الجدول رقم(07): توزيع أفراد العينة حسب العمر.

النسبة	التكرار	البيان
3.1%	02	أقل من 30 سنة
60%	39	من 31 الى 40 سنة
32.3%	21	من 41 الى 50 سنة
4.6%	03	أكثر من 51 سنة
100%	65	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

الجدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب العمر.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (Excel).

من خلال الجدول رقم (07) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر، نلاحظ بأن أكبر فئة عمرية هي من 31 الى 40 سنة وذلك بعدد 39 فردا بنسبة 60%، فيما بلغت الفئة من 41 الى 50 سنة المرتبة الثانية وذلك بـ 21 فردا بنسبة 32.3%، اما الفئة أكثر من 51 سنة فكانت في المرتبة ما قبل الاخيرة ذلك بعدد 3 افراد بنسبة 4.6%، أما الفئة الاخيرة أقل من 30 سنة فكان عدد افرادها 02 اي بنسبة 3.1%.

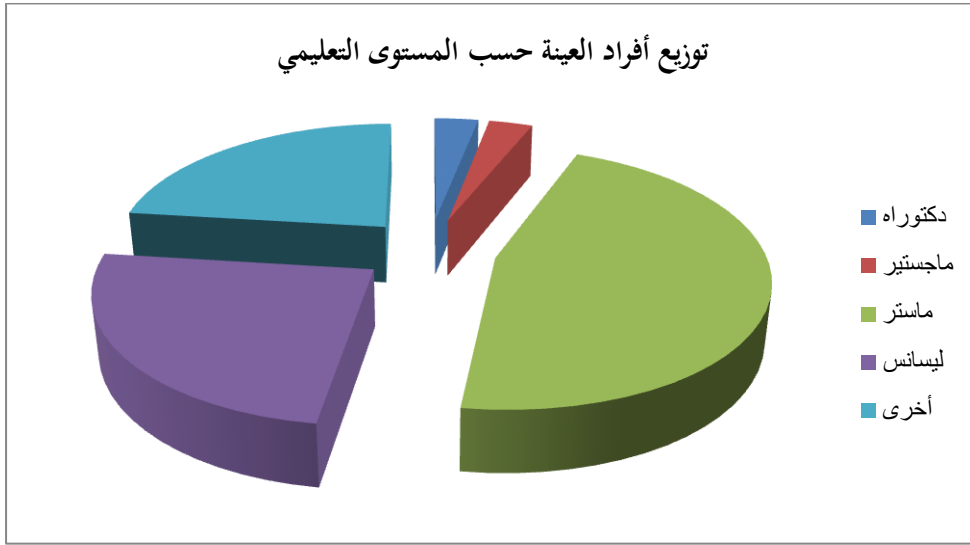
2-تحليل خصائص أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

النسبة المئوية	التكرار	البيان
03.1%	02	دكتوراه
03.1%	02	ماجستير
46.2%	30	ماستر
24.6%	16	ليسانس
23.1%	15	أخرى
100%	65	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الشكل رقم (02): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (Excel).

من خلال الجدول رقم (08) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، نجد أعلى مستوى هي لحاصلي على شهادة الماستر وذلك بعدد 30 فردا ونسبة 46.2%، تليها حاملي شهادة الليسانس بعدد 16 فردا ونسبة 24.6%، ثم للحاصلين على شهادات وعددهم 15 فردا بنسبة 23.1%، أما الحاصلين على شهادتي الدكتوراه والماجستير فكان فردان لكل شهادة بنسبة 3.1% لكل شهادة.

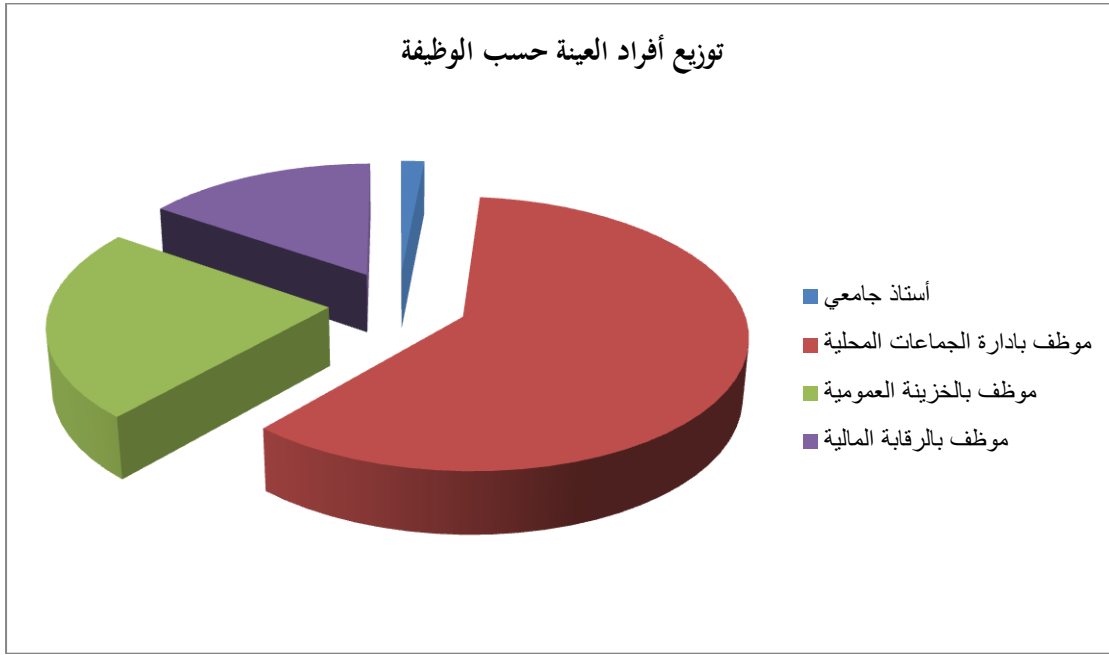
3-تحليل خصائص أفراد العينة حسب الوظيفة

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
01.5%	01	أستاذ جامعي
60%	39	موظف بإدارة الجماعات المحلية
23.1%	15	موظف بالخزينة العمومية
15.4%	10	موظف بالرقابة المالية
100%	65	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الشكل رقم (03): توزيع العينة حسب الوظيفة.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (Excel).

من خلال الجدول رقم (09) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، نلاحظ أن ما نسبته 60% من العينة هم موظفين بإدارة الجامعات المحلية أي بعدد 39 فرداً، تليها الموظفين بالخرزينة العمومية وذلك بعدد 15 فرداً بنسبة 23.1%، ثم ما عددهم 10 موظفين بالرقابة المالية بنسبة 15.4%، والآخر من لديهم منصب أستاذ جامعي وذلك بفرد واحد بنسبة 1.5%.

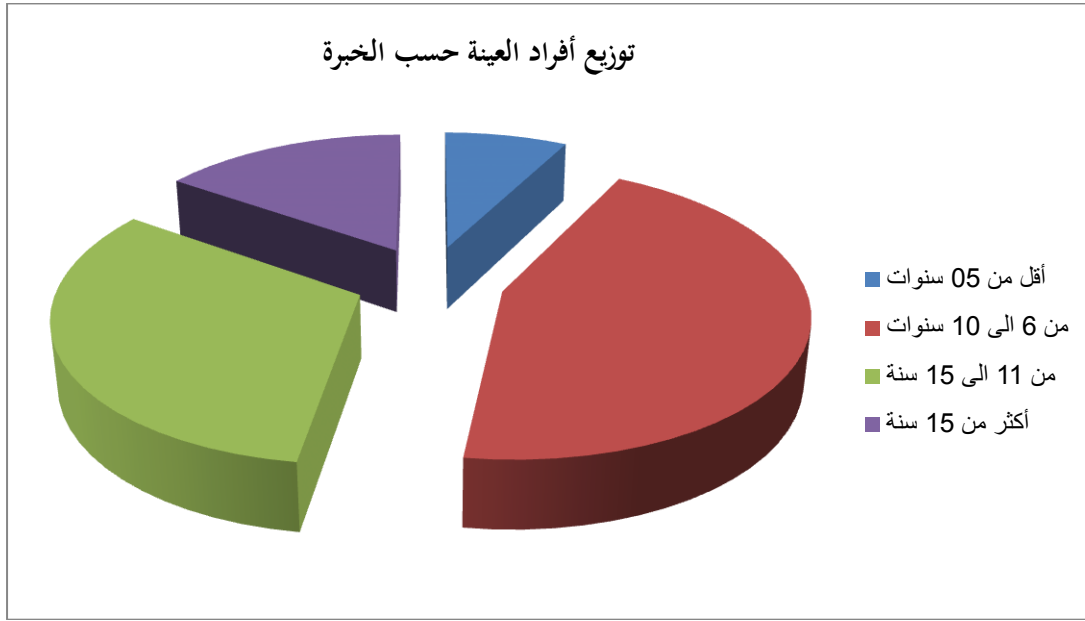
4-تحليل خصائص أفراد العينة حسب الخبرة

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
07.7%	05	أقل من 05 سنوات
44.6%	29	من 6 الى 10 سنوات
32.3%	21	من 11 الى 15 سنة
15.4%	10	أكثر من 15 سنة
100%	65	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الشكل رقم (04): توزيع العينة حسب الخبرة.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (Excel).

من خلال الجدول رقم (10) الذي يوضع توزيع أفراد العينة حسب الخبرة، أن الفئة الحاصلين على الخبرة من 6 الى 10 سنوات هم اعلى فئة في هذه الدراسة حيث كانوا 29 فردا ما نسبته 44.6% من مجموع عدد الافراد، تليها الفئة من 11 الى 15 سنة بعدد 21 فردا ونسبة 32.3%، ثم فئة أكثر من 15 سنة بعدد 10 افراد ونسبة 15.4%، والاخير الفئة اقل من 5 سنوات بعدد 5 افراد ونسبة 7.7%.

المطلب الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تفسير وتحليل إتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية وإتجاه كل فقرة لكل محور وذلك إعتمادا على مقياس ليكارت الخماسي.

1- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الأول " واقع ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة)"

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الأول الرمز A وتأخذ فقراته العشرة الرموز من A1 إلى A08 والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (11): رموز فقرات المحور الاول.

المحور الأول: واقع ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة)	
A1	نظام المحاسبة المحلية لا يعطي تقييما حقيقيا لأداء المؤسسة الجماعات المحلية، ولا يعبر عن حقيقة مركزها المالي.
A2	إن نظام المحاسبة المحلية يقوم باستخدام مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبة من اجل إعطاء بيانات مالية دقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط المحلي.
A3	يرتكز نظام المحاسبة المحلية الحالي في إعداد الموازنة على الأساس النقدي فقط دون إعطاء أهمية لأساس الاستحقاق مما يعطيها غير كافية لقيم وضعية الجماعة المحلية.
A4	للجماعات المحلية الادارية في الجزائر ميزانية محددة تقوم باستغلالها.
A5	تقوم المحاسبة المحلية بأعداد اجراءات غير موحدة بين مختلف الادارات الجماعات المحلية
A6	مدونة حسابات ميزانية الجماعات المحلية غير مرنة أدت إلى عدم توازن حسابات الميزانية لاحتوائها على مجموعة كبيرة من الحسابات ذات عناوين متشابهة.
A7	نظام المحاسبة العمومية للجماعات لا يضمن التسيير الفعال نتيجة الشفافية والافصاح المحاسبي .
A8	شفافية الميزانية المحلية تساهم في مشاركة المواطنين في تحقيق التنمية ببلديته مما يحقق حوكمة الجماعات المحلية.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارة (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (12): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول.

الإتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق	1.120	3.52	%18.5	2	%44.6	29	%09.2	06	%26.2	17	%01.5	01	A01
موافق	0.976	3.78	%21.5	14	%52.3	34	%09.2	06	%16.9	11	-	-	A02
محايد	1.182	3.29	%15.4	10	%38.5	25	%09.2	06	%33.8	22	%03.1	02	A03
موافق	0.923	3.74	%15.4	10	%58.5	38	%12.3	08	%12.3	08	%01.5	01	A04
محايد	1.132	3.25	%10.8	07	%41.5	27	%13.8	09	%29.2	19	%04.6	03	A05
موفق	1.017	3.49	%13.8	09	%46.2	30	%15.4	10	%24.6	16	-	-	A06

محايد	1.112	3.17	%09.2	06	%40	26	%12.3	08	%35.4	23	%03.1	02	A07
موافق	1.251	3.48	%21.5	14	%40	26	%10.8	07	%20	13	%07.7	05	A08
موافق	0.964	3.465	المجموع										

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

بالإعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبنية أعلاه في الجدول رقم 12، يبين لنا أن كل أفراد العينة كانت إيجابية حول واقع ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة)، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول، حيث حصلت الفقرة رقم 02 على أعلى متوسط حسابي 3.78 وبإنحراف معياري 0.976، وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على "ان نظام المحاسبة المحلية يقوم باستخدام مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبة من اجل إعطاء بيانات مالية دقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط المحلي"، وفي الدرجة الثانية كانت للفقرة رقم 04 ذات متوسط حسابي 3.74 وإنحراف معياري 0.923، وهذا يدل على موافقة المجيبين "للجماعات المحلية الادارية في الجزائر ميزانية محددة تقوم باستغلالها"، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرة 01 "نظام المحاسبة المحلية لا يعطي تقييما حقيقيا لأداء المؤسسة الجماعات المحلية، ولا يعبر عن حقيقة مركزها المالي" وذلك بعد أن بلغ متوسطها الحسابي 3.52 وإنحرافها المعياري 1.120 مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة على هذه الفقرة، اما الفقرة 05 "تقوم المحاسبة المحلية بأعداد اجراءات غير موحدة بين مختلف الادارات الجماعات المحلية" فقد كانت في المرتبة 07 اي ما قبل الاخيرة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.25 وبإنحراف معياري 1.132 اما المرتبة 08 والاخيرة فقد كانت من نصيب الفقرة 07 "نظام المحاسبة العمومية للجماعات لا يضمن التسيير الفعال نتيجة الشفافية والافصاح المحاسبي"، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.17 وإنحرافها المعياري 1.112 مما يدل على إجابات أغلب أفراد العينة تتجه نحو محايد على هذه الفقرة.

أما باقي المراتب والمحصورة بين المرتبة 04 و05 و06 فقد احتلتها الفقرات 06، 08، 03 على الترتيب وذلك بمتوسطات حسابية قدرها 3.49، 3.48، 3.29 على التوالي وبإنحرافات معيارية بلغت 1.017، 1.251، 1.182، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على هذه الفقرات. أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 3.46 والانحراف المعياري 0.964 ومنه فإن اتجاه المحور الأول هو موافق.

وستقوم هنا باختبار t استودنت الاجمالي المحور الاول والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): اختبار t استودنت لإجمالي المحور الاول

الاهمية النسبة	احصائية ستودنت	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	البيان
	sig			
كبيرة جدا	62.547	0.964	3.465	اجمالي المحور
	0.000			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق كان المتوسط الحسابي الإجمالي بقيمة 3.465 والانحراف المعياري قدره 0.964، وهذه تقع في المجال (3.40-4.19)، أي أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الحسابي النظري (3)، بما أن قيمة اختبار استودنت t للإجمالي المحور الأول كانت (62.547) وبدرجة حرية df=64 وقيمة معنوية sig = 0.000 وهي أقل من 0.05 وكل هذه المؤشرات تدل على الوعي بواقع ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة). إذن نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرضية البديلة، أي أن درجة وعي بواقع ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة) مقبول ومعنوي.

2- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الثاني " متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الثاني الرمز B وتأخذ فقراته الثلاثة عشر الرموز من B1 إلى B07 والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (14): رموز فقرات المحور الثاني

المحور الثاني: متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	
B1	يتطلب اعداد ميزانية الجماعات المحلية بيئة اقتصادية ومالية ملائمة ليستجيب لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.
B2	دراسة وتشخيص النظام المحاسبي المعمول به وتحديد مزاياه وأوجه القصور فيه من متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
B3	تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام من متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.
B4	من متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية إدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة.
B5	وضع اسس قانونية تركز عليها الجماعات المحلية والتي من بينها قانون خاص بالمحاسبة العمومية للجماعات المحلية
B6	اعداد ميزانية الجماعات المحلية يتطلب الدعم والمساندة السياسية من متخذي القرارات في المستوى المركزي والمحلي
B7	يتطلب تطبيق نظام محاسبي جديد للمحاسبة المحلية اصلاح للإدارات الجماعات المحلية.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارة (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (15): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

الإتجاه	الإلتحرف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق	1.074	3.82	%23.1	15	%55.4	36	%07.7	05	%07.7	05	%06.2	04	B1
موافق	0.815	3.66	%10.5	07	%53.8	35	%27.7	18	%06.2	04	%01.5	01	B2
موافق	0.996	4.09	%40	26	%41.5	27	%07.7	05	%09.2	06	%01.5	01	B3
موافق بشدة	0.796	4.34	%47.7	31	%44.6	29	%01.5	01	%06.2	04	-	-	B4
موافق	0.720	4.17	%30.8	20	%60	39	%04.6	03	%04.6	03	-	-	B5
موفق	1.117	3.82	%30.8	20	%38.5	25	%16.9	11	%09.2	06	%04.6	03	B6
موافق	0.702	4.23	%35.4	23	%55.4	36	%06.2	04	%03.1	2	-	-	B7
موافق	0.888	4.01	المجموع										

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

بالإعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبنية أعماله في الجدول رقم 15، يبين لنا أن كل أفراد العينة كانت إيجابية حول متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي ل فقرات المحور الثاني، حيث حصلت الفقرة رقم 04 على أعلى متوسط حسابي 4.34 وبإلتحرف معياري 0.796، وهذا يدل على أن المجيبين موافقون على أن "من متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية إدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة"، وفي الدرجة الثانية كانت للفقرة رقم 07 ذات متوسط حسابي 4.23 وإلتحرف معياري 0.702، وهذا يدل موافقة المجيبين على " انه يتطلب تطبيق نظام محاسبي جديد للمحاسبة المحلية إصلاح للإدارات الجماعات المحلية"، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرة 05 " وضع اسس قانونية تركز عليها الجماعات المحلية والتي من بينها قانون خاص بالمحاسبة العمومية للجماعات المحلية"، وذلك بعد أن بلغ متوسطها الحسابي 4.17 وإلتحرفها المعياري 0.720، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة على هذه الفقرة، اما الفقرة 03 فكانت في المرتبة الرابعة حيث تنص على "تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام من متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" وذلك بمتوسط حسابي 4.09 وإلتحرف معياري 0.996، اما الفقرة 02 "دراسة وتشخيص النظام المحاسبي المعمول به وتحديد مزاياه وأوجه القصور فيه من متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" فقد كانت في المرتبة 06 اي ما قبل الاخيرة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.66 وبإلتحرف معياري 0.815

اما المرتبة 07 والاحيرة فقد كانت من نصيب الفقرتين 01 و06 حيث تنصان على "يتطلب اعداد ميزانية الجماعات المحلية بيئة اقتصادية ومالية ملائمة ليستجيب لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"اعداد ميزانية الجماعات المحلية يتطلب الدعم والمساندة السياسية من متخذي القرارات في المستوى المركزي والمحلي"، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.82 وإنحرافها المعياري 1.074 و1.117 على التوالي مما يدل على إجابات أغلب أفراد العينة تتجه نحو الموافقة على هاتين الفقرتان.

أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 4.01 والإنحراف المعياري 0.888 ومنه فإن إتجاه المحور الثاني هو موافق.

وسنقوم هنا باختبار t استودنت الاجمالي المحور الثاني والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): اختبار t استودنت لإجمالي المحور الثاني

الاهمية النسبة	احصائية ستودنت	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	البيان
	sig			
كبيرة جدا	56.403	0.888	4.01	اجمالي المحور
	0.000			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق كان المتوسط الحسابي الإجمالي بقيمة 4.01 والانحراف المعياري قدره 0.888، وهذه تقع في المجال (3.40-4.19)، أي أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الحسابي النظري (3)، بما أن قيمة اختبار استودنت t للإجمالي المحور الثاني كانت (56.403) وبدرجة حرية df=64 وقيمة معنوية = sig 0.000 وهي أقل من 0.05 وكل هذه المؤشرات تدل على الوعي بمتطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. إذن نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرضية البديلة، أي أن درجة وعي بمتطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مقبول ومعنوي.

3- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الثالث " أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية "

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الثاني الرمز C وتأخذ فقراته الثلاثة عشر الرموز من C1 إلى C08، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (17): رموز فقرات المحور الثالث

المحور الثالث: أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية	
يؤدي تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تدعيم الشفافية والافصاح في عرض التقارير المالية بما يتوافق مع الممارسات الدولية.	C1

C2	يساعد تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الحد من الفساد المالي والإداري وضمان مشروعية العمليات المالية بتوظيف أدوات رقابية فعالة
C3	يضمن تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية.
C4	يعزز تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ثقة الأفراد في الجماعات المحلية (البلدية)
C5	يضمن تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وتطبيقه على الجماعات المحلية تعزيز شفافية المعاملات وإعطاء صورة مالية شفافة لكيانات القطاع العام.
C6	يعزز تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ترشيد الانفاق محلي من خلال تخصيص افضل الموارد
C7	يؤدي تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى الرفع من مستوي التسيير بما يعزز الحكم الراشد في كيانات القطاع العام.
C8	يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تيسير الحصول على الموارد المالية وسيولة استخدامها من طرف الهيئات المختصة.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارة (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (18): يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث

الإتجاه	الإتحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		C1
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق	0.770	3.97	% 18.5	12	% 67.7	44	% 07.7	05	% 04.6	03	% 1.5	01	C1
موافق بشدة	0.662	4.25	% 36.9	24	% 50.8	33	% 12.3	08	-	-	-	-	C2
موافق	0.717	3.95	% 18.5	12	% 63.1	41	% 13.8	09	% 04.6	03	-	-	C3
موافق	0.809	3.97	% 23.1	15	% 56.9	37	% 15.4	10	% 03.1	02	% 1.5	01	C4
موافق	0.623	4.05	% 18.5	12	% 70.8	46	% 07.7	05	% 03.1	02	-	-	C5
موافق	0.856	4.05	% 30.8	20	% 50.8	33	% 10.8	07	% 07.7	05	-	-	C6
موافق	0.673	4.12	% 26.2	17	% 63.1	41	% 07.7	05	% 03.1	02	-	-	C7
موافق	0.945	3.83	% 21.5	14	% 53.8	35	% 12.3	08	% 10.8	07	% 1.5	01	C8
موافق	0.756	3.52	المجموع										

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

بالإعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبينة أعلاه في الجدول رقم 18 يبين لنا أن كل أفراد العينة كانت إيجابية حول أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على اعداد ميزانية الجماعات المحلية، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثالث، حيث حصلت الفقرة رقم 02 على أعلى متوسط حسابي 4.25 وإتحراف معياري 0.662، وهذا يدل على أن الجيمين موافقين على "يساعد تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الحد من الفساد المالي والإداري وضمان مشروعية العمليات المالية بتوظيف أدوات رقابية فعالة"، وفي الدرجة الثانية كانت للفقرة رقم 07 ذات متوسط حسابي 4.12 وإتحراف معياري 0.673، وهذا يدل عل

موافقة الجيبين حول "يؤدي تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى الرفع من مستوى التسيير بما يعزز الحكم الراشد في كيانات القطاع العام"، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرتين 05 و06 حيث تنصان على "يضمن تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وتطبيقه على الجماعات المحلية تعزيز شفافية والمعاملات وإعطاء صورة مالية شفافة لكيانات القطاع العام" و"يعزز تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ترشيد الانفاق محلي من خلال تخصيص افضل الموارد"، وذلك بعد أن بلغ متوسطهما الحسابي 4.05 وإخلافهما المعياري 0.623 و0.856 على التوالي، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة في الفقرتين، اما الفقرتين 01 و04 والتي تنصان على "يؤدي تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تدعيم الشفافية والافصاح في عرض التقارير المالية بما يتوافق مع الممارسات الدولية" و"يعزز تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ثقة الافراد في الجماعات المحلية (البلدية)"، فقد كانتا في المرتبة الرابعة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.97 وبإخلاف معياري 0.770 و0.809، اما المرتبة 07 ما قبل الاخيرة فقد كانت من نصيب الفقرة 03 والتي تنص على "يضمن تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية"، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.95 وإخلافها المعياري 0.717، مما يدل ان غالبية الافراد موافقين لما تنص عليه، اما المرتبة الاخيرة فكانت من نصيب الفقرة 08 حيث تنص على "يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تيسير الحصول على الموارد المالية وسيولة استخدامها من طرف الهيئات المختصة" وقد بلغ متوسطها الحسابي 3.83 وإخلافها المعياري 0.945، وقد كان اتجاهها موافق.

أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 3.52 والإخلاف المعياري 0.756 ومنه فإن إتجاه المحور الثالث هو موافق.

وستقوم هنا باختبار t استودنت الاجمالي المحور الثالث والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): اختبار t استودنت لإجمالي المحور الثالث

الاهمية النسبية	احصائية ستودنت	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	البيان
	sig			
كبيرة جدا	71.294	0.756	3.52	اجمالي المحور
	0.000			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق كان المتوسط الحسابي الإجمالي بقيمة 3.52 والانحراف المعياري قدره 0.756، وهذه تقع في المجال (3.40-4.19)، أي أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الحسابي النظري (3)، بما أن قيمة

اختبار استودنت t للإجمالي المحور الثالث كانت 71.294 وبدرجة حرية df=64 وبقيمة معنوية =sig 0.000 وهي أقل من 0.05 وكل هذه المؤشرات تدل على الوعي بأثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على اعداد ميزانية الجماعات المحلية. إذن نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرضية البديلة، أي أن درجة وعي بأثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على اعداد ميزانية الجماعات المحلية العام مقبول ومعنوي.

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات

نسعى من خلال هذا المطلب إلى إختبار صحة الفرضيات، حيث سنقوم بإختبار مدى موافقة أو رفض كل منها، حيث تم إختبار الفرضيات عند مستوى معنوية 0.05.

الفرع الأول: إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

يعتبر اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من أهم الفروض لمعرفة طبيعة الاختبارات اللاحقة التي يجب استخدامها. من أجل التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى اختبار كولمنجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) تمهيدا لاستخدام اختبار T-Test One Simple باعتبار أنه أحد الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار فرضيات الدراسة الحالية؛ لأن الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال برنامج SPSS يمكن إجراء الاختبار المسمى باختبار جودة المطابقة (K.S).¹

كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

البيان	المحور الاول: واقع اعداد ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة)	المحور الثاني: متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	المحور الثالث: أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية	جميع المحاور
التكرارات	65	65	65	65
المتوسط	3.4654	4.01476	4.0213	3.8353

¹ رياض عيشوش، مساهمة الثقافة التنظيمية في نجاح تطبيق ادارة المعرفة: دراسة حالة بعض وكالات البنوك العمومية بالمسيلة، مآكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات تخصص: اقتصاد وإدارة المعرفة والمعارف، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2011، ص138

0.34332	0.45495	0.51786	0.49534	الإنحراف المعياري ^{a.b}	
0.105	0.151	0.178	0.080	مطلق	معظم الاختلافات الشديدة
0.105	0.151	0.129	0.080	إيجابي	
-0.083	-0.090	-0.178	-0.070	سلي	
0.844	1.217	1.438	0.646	Kolmogorov-Smirnov Z	
0.474	0.103	0.032	0.799	مستوى الدلالة	

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم (H_0): بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة (H_1): بيانات العينة مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

يلاحظ أن جل مستوى المعنوية لكل المحاور أكبر من 0.05، مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية

وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية

سيتم خلال هذا الفرع اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام أدوات الاختبار المناسبة، حيث سيتم

اختبار الفرضيات الثلاثة، وقد تم صياغة فرضيتين فرعيتين لكل فرضية، إحداهما هي فرضية العدم H_0 والأخرى

الفرضية البديلة H_1 .

أولاً: اختبار الفرضية الأولى "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع ميزانية الجماعات المحلية

والوظيفة"

H_0 فرضية العدم = توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة.

H_1 الفرضية البديلة = لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة.

الجدول رقم (21): اختبار ANOVA للعلاقة بين واقع ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	F المحسوبة cal	مستوى الدلالة
الإنحدار	03	0.263	0.088	0.346	0.792
الخطأ	61	15.441	0.253	-	-
الكلية	64	15.703	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات spss

يمثل هذا الجدول المتعلق باختبار الفرضيات بطريقة ANOVA والذي يستخدم في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير آخر.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا ان مستوى الدلالة هو 0.792 وهي أكبر من 0.05 لذلك نقبل فرضية العدم H_0 وترفض الفرضية البديلة H_1 ، اي انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين واقع ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة.

ثانيا: إختبار الفرضية الثانية "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة "

H_0 فرضية العدم = توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة.

H_1 الفرضية البديلة = لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة.

الجدول رقم (22): اختبار ANOVA للعلاقة بين متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	F المحسوبة F cal	مستوى الدلالة
الإنحدار	03	1.623	0.541	2.123	0.107
الخطأ	61	15.541	0.255	-	-
الكلية	64	17.164	-	-	-

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا ان مستوى الدلالة هو 0.107 وهي أكبر من 0.05 لذلك نقبل فرضية العدم H_0 وترفض الفرضية البديلة H_1 ، اي انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة.

ثالثا: إختبار الفرضية الثالثة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة "

H_0 فرضية العدم = توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة.

H_1 الفرضية البديلة = لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة.

الجدول رقم (23): اختبار ANOVA للعلاقة أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	F المحسوبة cal	مستوى الدلالة
الإنحدار	03	1.076	0.359	1.798	0.157
الخطأ	61	12.170	0.200	-	-
الكلية	64	13.247	-	-	-

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا ان مستوى الدلالة هو 0.157 وهي أكبر من 0.05 لذلك نقبل فرضية العدم H_0 وترفض الفرضية البديلة H_1 ، اي انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة.

خلاصة الفصل الثاني

من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق اعداد استمارة والتي تهدف إلى إبراز متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظر معايير المحاسبة الدولية، حيث تم توزيعها على عينة من الموظفين لدى الجماعات المحلية والاساتذة لولاية الوادي، وبعد تحليل النتائج التي جاءت بها الإستمارة والمدرجة في برنامج (Spss). حيث تم التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، ثم قمنا بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها التي تم تلخيصها ومعالجتها. في الاخير تم إختبار صحة فرضيات الدراسة التي وضعها في مقدمة الدراسة.



خاتمة

خاتمة

في الخاتمة نطلق بإعادة التذكير بالاشكالية الرئيسية وعرض ملخص جيد لكل فصل

من خلال دراستنا هذه التي تتمحور حول متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور معايير المحاسبة الدولية، وقد توصلنا الى ان تطبيق المحاسبة المعايير المحاسبة الدولية في اعداد ميزانية الجماعات المحلية يحسن من موثوقية ومصداقية وسلامة التقارير المالية للكيانات الحكومية.

ومن خلال ما سبق، سوف تتضمن الخاتمة اهم النتائج التي تم التوصل اليها والتي على اساسها سوف يتم اثبات صحة او خطأ الفرضيات ومن ثم الاجابة على اشكالية الموضوع وتسؤلاته الفرعية وعرض اهم التوصيات وآفاق البحث.

1- نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع نكون قد أجبنا على الإشكالية المطروحة واثبات الفرضيات المقترحة بالتالي:

❖ الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة،

خلال ما تم التوصل اليه في الفصل الثاني من الدراسة اتضح لنا ان مستوى الدلالة هو 0.792 وهي أكبر من 0.05 لذلك نقبل فرضية العدم H_0 وترفض الفرضية البديلة H_1 ، اي انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين واقع ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة، ومنه فإن الفرضية الاولى صحيحة.

❖ الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة، خلال ما تم التوصل اليه في الفصل الثاني من الدراسة اتضح لنا ان مستوى الدلالة هو 0.107 وهي أكبر من 0.05 لذلك نقبل فرضية العدم H_0 وترفض الفرضية البديلة H_1 ، اي انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والوظيفة، ومنه فإن الفرضية الثانية صحيحة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع

العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة، خلال ما تم التوصل اليه في الفصل الثاني من الدراسة اتضح يتضح لنا ان مستوى الدلالة هو 0.157 وهي أكبر من 0.05 لذلك نقبل فرضية العدم H_0 وترفض

الفرضية البديلة H_1 ، أي انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية والوظيفة، ومن فإن الفرضية الثالثة صحيحة.

2- نتائج الدراسة:

- توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، في الجانب النظري نجد ما يلي:
- ان نظام المحاسبة المحلية يقوم باستخدام مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية من اجل إعطاء بيانات مالية دقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط المحلي؛
 - للجماعات المحلية الادارية في الجزائر ميزانية محددة تقوم باستغلالها؛
 - نظام المحاسبة المحلية لا يعطي تقييما حقيقيا لأداء المؤسسة الجماعات المحلية، ولا يعبر عن حقيقة مركزها المالي؛
 - يساعد تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الحد من الفساد المالي والإداري وضمان مشروعية العمليات المالية بتوظيف أدوات رقابية فعالة؛
 - يؤدي تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى الرفع من مستوى التسيير بما يعزز الحكم الراشد في كيانات القطاع العام؛
 - يضمن تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وتطبيقه على الجماعات المحلية تعزيز شفافية المعاملات وإعطاء صورة مالية شفافة لكيانات القطاع العام؛
 - يعزز تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ترشيد الانفاق محلي من خلال تخصيص افضل الموارد؛
 - يؤدي تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تدعيم الشفافية والافصاح في عرض التقارير المالية بما يتوافق مع الممارسات الدولية؛
 - يعزز تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ثقة الافراد في الجماعات المحلية (البلدية)؛
 - يضمن تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية؛
 - يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تيسير الحصول على الموارد المالية وسيولة استخدامها من طرف الهيئات المختصة؛

3- التوصيات

يمكن عرض بعض التوصيات والتي من شأنها تدعم الدراسة في النقاط التالية:

- من متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية إدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة؛
- وضع اسس قانونية تركز عليها الجماعات المحلية والتي من بينها قانون خاص بالمحاسبة العمومية للجماعات المحلية؛
- تأهيل وتكوين العنصر البشري في كامل الادارات العمومية وفي جميع المستويات؛
- يواجه تبني المعايير المحاسبية الدولي للقطاع العام تحديات هامة ويتطلب القيام باصلاحات عميقة لتشمل عدة مجالات مستويات مثل اصلاح الادارات العمومية بالتكنولوجيات الحديثة؛
- بناء نظام معلومات محاسبي جديد يتحديث المستندات وتوسيع شبكة سندات الاثبات للعمليات المالية، وتوفير برامج معلوماتية تضمن معالجة والتحكم في النظام المحاسبي والموازني مجتمعين؛
- توفير بيئة اقتصادية ومالية ملائمة لاعداد ميزانية الجماعات المحلية ليستجيب لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسب الدولية للقطاع العام؛
- دراسة وتشخيص النظام المحاسبي المعمول به وتحديد مزاياه وأوجه القصور فيه من متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- اعداد ميزانية الجماعات المحلية يتطلب الدعم والمساندة السياسية من متخذي القرارات في المستوى المركزي والمحلي.

3-آفاق الدراسة

- بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة ، طرأت لنا نقاط أخرى ما زالت مجهولة ويمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي:
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الجامعية الواقع والتحديات .
 - متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية من منظور المحاسبين العموميين
 - معوقات وآفاق تبني معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الصناعية الجزائرية؛



المراجع والمصادر

I-المراجع العربية

1-الكتب

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجزء الأول ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طال أبو غزال، عمان، 2009.
- إسماعيل حسين احمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 35.
- حامد الشمري، الأساليب الإحصائية في إتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- حورية بوساحة، الإحصاء والإحتمالات، المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، 2008.
- عادل حسين، مصطفى زهير، الادارة العامة، دار النهضة، مصر، 2001.
- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، 2005.
- محمد الفيومي محمد، أطول المحاسبة الحكومية القومية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
- محمد صغير، دروس في المالية العمومية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية الجزائر العاصمة، 2001.
- هدى برهان سيف الدين، محاضرات الإحصاء في علم النفس، الفصل الخامس، السعودية، 2014.
- وليد عبد الرحمان الفراء، تحليل بيانات الإستبيان بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008.

2-المذكرات والرسائل الجامعية

- احاج أعمار أحمد، معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها 2014/2010 دراسة حالة بلدية فناية المائثن بولاية بجاية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عام وإدارة محلية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014/2015.

- اسية أشابوب ، رزيقة مسعدان، الجماعات الاقليمية في الجزائر وإشكالية تمويلها دراسة حالة بلدية أيت عيسي ميمون بولاية تيزي وزو 2014/2011، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم سياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014.
- أمال رزام، دور الجباية في تنمية الجماعات المحلية تجارب دولية ناجحة في تنمية المحلية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التجارية، تخصص مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر، 2017/2016.
- اميري فاطمة، دربال زهرة، قايد سهام، مالية الولاية ودورها في التنمية المحلية دراسة تطبيقية لحالة الميزانية الولاية البويرة مديرية الادارة المحلية DAL، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المركز جامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة، الجزائر، 2012/2011.
- بلمثلوك عادل، الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية واثرها في ترشيد النفقات دراسة حالة بلدية الشقفة - جيجل، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص ،محاسبة ،جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2019/2018.
- بن سنديخ بلال، واقع اصلاح نظام المحاسبة في ظل تطبيق المعايير الدولية للقطاع العام IPSAS، مذكرة تخرج شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2018/2017.
- بن عزة فردوس، دور التدريب في تحسين اداء العاملين في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لعيادة طبية جراحية ضياء بورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015
- بوتانة عبد الحق، العايب عبد الهادي، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010-2014، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الادارة الجماعات المحلية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2016.
- ترنوخة مولود، موقفي محمد، المالية الجماعات المحلية ميزانية البلدية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: الادارة والمالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ريان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017/2016.

- جابي أمينة هناء : أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي IPSAS على نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر ، 2019/2018.
- جعفري نسرين، الرقابة المالية تنفيذ النفقات -دراسة حالة الرقابة المالية لدي الولاية أم البواقي- مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم تسيير، تخصص: مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016/2015.
- جعيجع دليلة، مصادر تمويل ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 11-10، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص قانون الاداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.
- دحو روية، ميزانية الولاية الاعداد وتنفيذ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص ادارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2017/2016.
- دهيليس علي، قاسمي عبد الرحمان ، الميزانية المالية للبلدية بين الموارد الداخلية والخارجية وامكانية التطوير، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص الدولة والمؤسسات، قسم الحقوق، جامعة ريان عاشور الخليفة، الجزائر، 2020/2019.
- رياض عيشوش، مساهمة الثقافة التنظيمية في نجاح تطبيق ادارة المعرفة: دراسة حالة بعض وكالات البنوك العمومية بالمسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات تخصص: اقتصاد وإدارة المعرفة والمعارف، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010.
- زهير شلال، افق إصلاح المحاسبة العمومية الخاص بتنفيذ العمليات المالية الدولية ، أطروحة دكتوراه ،تخصص تسيير المنظمات ،جامعه بومرداس الجزائر ،2014.
- زين الدين بكاري، عبدالرزاق بسة، مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية والادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد أحمد دراية، ادرا- الجزائر، 2019/2018.

- الطاهر عليوة، محمد أمين نغيز، إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS – دراسة ميدانية لعينة من اعوان المحاسبة العمومية للولاية جيغل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيغل، الجزائر، 2019/2018.
- عبد الحفيظ عباس: تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012.
- عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر: دراسة استطلاعية الآراء عينة من الاكاديميين والمهنيين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل، م، د)، تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير العلوم، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/01/19.
- فتيحة بن عياش، نادية بوثلج، الرقابة على تنفيذ الميزانية الجماعات المحلية وأثرها في ترشيد النفقات دراسة ميدانية في بلدية قاوس، جيغل، مذكرة متكاملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبة وجباية معمقة، جامعة جيغل، الجزائر، سنة 2016/2015.
- لطيفة بهي، استقلالية البلدية في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تنظيم إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014/2013.
- لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية ادرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.
- المادة 20 من القانون 21/90، المؤرخ في 15 اوت 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35.
- ماضوي حنان، إجراءات أعداد وتنفيذ موازنة البلدية دراسة حالة بلدية بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم تسيير، تخصص: فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

- معامير سفيان، قرقب أسامة، اثر التحصيل الضرائب على الميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية ادرار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية- ادرار، الجزائر، 2017/2016.
- معامير سفيان، قرقب أسامة، اثر التحصيل الضرائب على الميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية ادرار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية- ادرار، الجزائر، 2017/2016.
- مفتاح فاطمة، تسديد النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العام، كلية. العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 2011/2010.
- نابي عبد الجبار، الوضع القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي في ظل التعددية الحزبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2016/2015.
- نبيئة ميمون ، نورة علاال ، دور المراقب المالي في تنفيذ نفقات تجهيز البلدية دراسة حالة بلدية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي ، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019/2018.
- نخيلة عماد، مول الخلوّة محمد، ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة ميزانية بلدية سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2017/2016.
- نور الهدى بوليفة، واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لمواجهة المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات الماستر اكايمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015/2014.

- هاللي أميرة، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: محاسبة وجباية معمقة، قسم المالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019/2018.
- وقاد احمد، عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، مذكرة نهاية الدراسة، المدرسة الوطنية للإدارة مديرية التدريبات الميدانية، الجزائر، 2006/2005.
- يخنأوي الامين، صمودي محمد، الجماعات المحلية وإشكالية العجز في ميزانيتها، مذكرة تخرج شهادة ماستر، تخصص اقتصاد مالي ونقدي، جامعة ابي بكر بالقائد تلمسان الجزائر، ملحقه مغنية، سنة 2016/2015.

3-المجلات والمقالات

- براضية حكيم، اعتماد المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام لدعم الشفافية، المساءلة والرقابة على المال العام، مجلة اداة المؤسسات الجزائرية -العدد 10، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المركز جامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2016.
- جبرار بيرو، جاهزية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية للقطاع العام، وحدة التفتيش المشتركة، الأمم المتحدة جنيف، 2010.
- خيضر خبيطي، يونس مونه، افاق تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائر، المجلة للدراسات المحاسبية والمالية، الجزائر، العدد 2، 2016.
- مهداوي عبد القادر، تقييم النظام المحاسبي الجزائر في ضوء المعايير الدولية لمكافحة الفساد، جامعة احمد دراية، ادرار- الجزائر، 2017.

4-المحاضرات

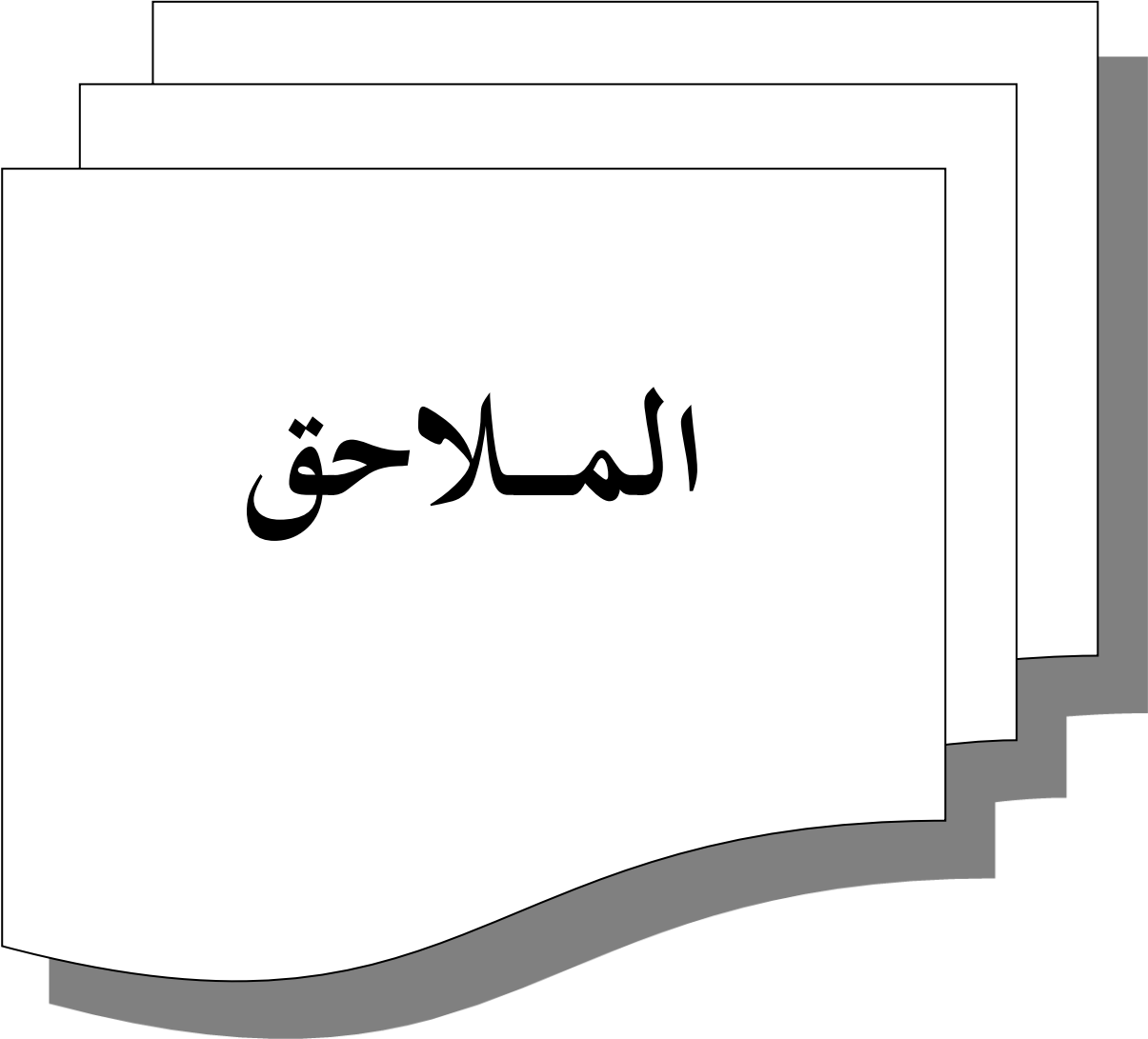
- فريد سلام، التقنيات المنهجية الملائمة للبحث الإجتماعي، محاضرات منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، السداسي الأول، 2017.

5-القوانين

- القانون رقم 19/19 ، المؤرخ في 14 افريل 1991، المتعلق بالبلدية .
- قانون رقم 07/12 المؤرخ في 02/12/2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2012.
- القانون 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011.
- القانون 21/90، المؤرخ في 15 اوت 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " قانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية"، المؤرخ في 15-08-1990.

6-المراجع الاجنبية

- Khouatra Djamel ,La diffusion des normes comptables internationales pour le secteur public (IPSAS) : le cas De Madagascar, Université Jean Moulin, Lyon 3, 2007.



الملاحق

الملحق رقم 01: الاستمارة الموزعة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم المالية والمحاسبة

كلمة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أخي الفاضل / أختي الفاضلة تحية طيبة وبعد.....

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستي استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية تخصص محاسبة تحت عنوان (متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور معايير IPSAS دراسة من منظور محاسبي البلديات)، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آرائكم كأكاديميين ومهنيين في الموضوع لهذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة الاستبيان المرفقة وإعطائه الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة وإن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى موضوع الدراسة، وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات الدراسة أكثر دقة، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها حيث أنها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم سلفا جهودكم المباركة وحسن تعاونكم معنا...ومن الله التوفيق

القسم الأول : بيانات عامة

يرجى وضع العلامة (x) أمام الإجابة المناسبة :

1. العمر : أقل من 30 () من 31 الي 40 سنة ()
من 41 الي 50 سنة () أكثر من 51 سنة ()
2. المستوى التعليمي : دكتوراه () ماجستير () ماستر ()
ليسانس () أخرى ()
3. الوظيفة : أستاذ جامعي () موظف بإدارة الجماعات المحلية ()
موظف بالخزينة العمومية () موظف بالرقابة المالية ()
4. الخبرة : أقل من 5 سنوات () من 6 إلي 10 سنوات ()
من 11 إلي 15 سنة () أكثر من 15 سنة ()

القسم الثاني : فقرات الاستبيان

المحور الأول: واقع ميزانية الجماعات المحلية (الاعداد والتنفيذ والرقابة)						
نسبة اتفق					العبارات	الرقم
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					نظام المحاسبة المحلية لا يعطي تقييما حقيقيا لأداء إدارة الجماعات المحلية، و لا يعبر عن حقيقة مركزها المالي.	01
					إن نظام المحاسبة المحلية يقوم باستخدام مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبة من اجل إعطاء بيانات مالية دقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط المحلي	02
					يرتكز نظام المحاسبة المحلية الحالي في إعداد الموازنة على الأساس النقدي فقط دون إعطاء أهمية لأساس الاستحقاق مما يجعلها غير كافية لتقييم الوضعية المالية للجماعات المحلية.	03
					للجماعات المحلية الإدارية في الجزائر ميزانية محددة تقوم باستغلالها.	04
					تقوم المحاسبة المحلية على إجراءات غير موحدة بين مختلف الإدارات الجماعات المحلية.	05
					مدونة حسابات ميزانية الجماعات المحلية غير مرنة أدت إلى عدم توازن حسابات الميزانية لاحتوائها على مجموعة كبيرة من الحسابات ذات عناوين متشابهة	06
					نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية لا يضمن التسيير الفعال نتيجة الشفافية والإفصاح المحاسبي .	07
					شفافية الميزانية المحلية تساهم في مشاركة المواطنين في تحقيق تنمية ببلديته مما يحقق حوكمة الجماعات المحلية.	08

المحور الثاني : متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

نسبة اتفق					العبارة	الرقم
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					يتطلب إعداد ميزانية الجماعات المحلية بيئة اقتصادية ومالية ملائمة استجابة لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.	01
					دراسة وتشخيص النظام المحاسبي المعمول به وتحديد مزاياه و أجه القصور فيه من متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	02
					تأهيل و تدريب العاملين في القطاع العام من متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.	03
					من متطلبات إعداد ميزانية الجماعات المحلية إدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة.	04
					وضع أسس قانونية تركز عليها الجماعات المحلية والتي من بينها قانون خاص بالمحاسبة العمومية للجماعات المحلية	05
					إعداد ميزانية الجماعات المحلية يتطلب الدعم و المساندة السياسية من متخذي القرارات على المستوى المركزي والمحلي	06
					يتطلب تطبيق نظام محاسبي جديد للمحاسبة المحلية إصلاح لإدارات الجماعات المحلية.	07
					تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ضروري من اجل ترشيد الإنفاق المحلي و تحقيق أهداف موازنة البرامج والأداء.	08

المحور الثالث : أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إعداد ميزانية الجماعات المحلية

نسبة اتفق					العبارة	الرقم
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					يؤدي تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى تدعيم الشفافية و الإفصاح في عرض التقارير المالية بما يتوافق مع الممارسات الدولية.	01
					يساعد تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الحد من الفساد المالي والإداري وضمان مشروعية العمليات المالية بتوظيف أدوات رقابية فعالة.	02
					يضمن تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية.	03
					يعزز تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ثقة الأفراد في الجماعات المحلية(البلدية).	04
					يضمن تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وتطبيقه على الجماعات المحلية تعزيز شفافية المعاملات وإعطاء صورة مالية شفافة لكيانات القطاع العام	05
					يعزز تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ترشيد الإنفاق المحلي من خلال تخصيص أفضل الموارد.	06
					يؤدي تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى الرفع من مستوى التسيير بما يعزز الحكم الراشد في كيانات القطاع العام	07
					يساهم تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تيسير الحصول على الموارد المالية وسيولة استخدامها من طرف الهيئات المختصة.	08

الملحق رقم 02: مخرجات spss

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	65	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	65	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.692	27

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
العمر	96.75	64.720	.290	.681
التعليمي المستوى	95.52	66.066	.065	.697
الوظيفة	96.62	69.834	-.184	.710
الخبرة	96.55	63.595	.248	.682
لأداء حقيقيا تقييما يعطي لا المحلية المحاسبة نظام حقيقة عن يعبر ولا المحلية، الجماعات المؤسسة المالي مركزها	95.62	66.834	-.002	.706
مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن أجل من المحاسبة والسجلات المستندات من وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعطاء مالية	95.35	64.920	.139	.691
إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الأساس على الموازنة كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس أهمية لقيم	95.85	63.913	.145	.693
ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة	95.40	66.494	.047	.698
غير اجراءات بأعداد المحلية المحاسبة تقوم المحلية الجماعات الادارات مختلف بين موحدة	95.89	62.660	.230	.684

غير المحلية الجماعات ميزانية حسابات مدونة الميزانية حسابات توازن عدم إلى أدت مرنة ذات الحسابات من كبيرة مجموعة على لاحتوائها عناوين	95.65	63.888	.193	.687
يضمن لا للجماعات العمومية المحاسبة نظام المحاسبي والافصاح الشفافية نتيجة الفعال التسيير	95.97	62.655	.237	.683
مشاركة في تساهم المحلية الميزانية شفافية يحقق مما ببلديته التنمية تحقيق في المواطنين المحلية الجماعات حوكمة	95.66	62.696	.192	.689
بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير	95.32	62.253	.275	.679
به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق	95.48	61.222	.484	.665
من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	95.05	62.295	.304	.677
المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات من الحديثة التكنولوجيا تقنيات إدخال	94.80	63.475	.311	.678
المحلية الجماعات عليها تركز قانونية اسس وضع العمومية بالمحاسبة خاص قانون بينها من والتي المحلية للجماعات	94.97	61.905	.498	.667
الدعم يتطلب المحلية الجماعات ميزانية اعداد في القرارات متخذي من السياسية والمساندة والمحلي المركزي المستوى	95.32	61.566	.299	.677
للمحاسبة جديد محاسبي نظام تطبيق يتطلب المحلية الجماعات للإدارات إصلاح المحلية العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يؤدي	94.91	65.429	.188	.686
التقارير عرض في والافصاح الشفافية تدعيم إلي الدولية الممارسات مع يتوافق بما المالية العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يساعد	95.17	63.174	.351	.675
وضمن والإداري المالي الفساد من الحد في أدوات بتوظيف المالية العمليات مشروعية للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تبني يضمن	94.89	64.566	.287	.681
احتياجات لتلبية اللازمة المعلومات توفير العام المالية القوائم مستخدمى كافة	95.18	64.278	.284	.680
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية الجماعات في الافراد ثقة	95.17	63.330	.316	.677
القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني يضمن تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات شفافية	95.09	65.116	.254	.683
العام للقطاع الدولية. المحاسبة معايير تبني يعزز افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد الموارد	95.09	62.648	.345	.675

العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يؤدي الحكم يعزز بما التسيير مستوي من الرفع إلى العام القطاع كيانات في الراشد	95.02	62.672	.463	.670
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يساهم وسيلة المالية الموارد على الحصول تيسير في المختصة الهيئات طرف من استخدامها	95.31	61.998	.347	.674

	العمر	التعليمي المستوى	الوظيفة	الخبرة	لا المحلية المحاسبة نظام لأداء حقيقيا تقييما يعطي المحلية، الجماعات المؤسسة مركزها حقيقة عن يعبر ولا المالي	المحلية المحاسبة نظام إن من مجموعة باستخدام يقوم والسجلات المستندات إعطاء اجل من المحاسبة ضمن دقيقة مالية بيانات مالية وقوائم تقارير
--	-------	------------------	---------	--------	---	--

N	Valid	65	65	65	65	65	65
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		2.38	3.62	2.52	2.58	3.52	3.7
		.630	.979	.773	.917	1.120	.97
Std. Deviation							

Frequency Table

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 30 من اقل	2	3.1	3.1	3.1
40 الى 31 من	39	60.0	60.0	63.1
50 الى 41 من	21	32.3	32.3	95.4
سنة 51 من اكثر	3	4.6	4.6	100.0
Total	65	100.0	100.0	

التعليمي المستوى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid دكتوراه	2	3.1	3.1	3.1
ماجستير	2	3.1	3.1	6.2
ماستر	30	46.2	46.2	52.3
ليسانس	16	24.6	24.6	76.9
اخرى	15	23.1	23.1	100.0
Total	65	100.0	100.0	

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid جامعي استاذ	1	1.5	1.5	1.5
المحلية الجماعات بادارة موظف	39	60.0	60.0	61.5

العمومية بالخبزينة موظف	15	23.1	23.1	84.6
المالية بالرقابة موظف	10	15.4	15.4	100.0
Total	65	100.0	100.0	

المالي مركزها حقيقة عن يعبر ولا المحلية، الجماعات المؤسسة لأداء حقيقيا تقييما يعطي لا المحلية المحاسبة نظام

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بشدة موافق غير	1	1.5	1.5	1.5
موافق غير	17	26.2	26.2	27.7
Valid محايد	6	9.2	9.2	36.9
موافق	29	44.6	44.6	81.5
بشدة موافق	12	18.5	18.5	100.0
Total	65	100.0	100.0	

تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعطاء اجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن

مالية وقوائم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق غير	11	16.9	16.9	16.9
Valid محايد	6	9.2	9.2	26.2
موافق	34	52.3	52.3	78.5
بشدة موافق	14	21.5	21.5	100.0
Total	65	100.0	100.0	

لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بشدة موافق غير	2	3.1	3.1	3.1
موافق غير	22	33.8	33.8	36.9
Valid محايد	6	9.2	9.2	46.2
موافق	25	38.5	38.5	84.6
بشدة موافق	10	15.4	15.4	100.0
Total	65	100.0	100.0	

باستغلالها تقوم محددة ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	1.5	1.5	1.5
بشدة موافق غير	8	12.3	12.3	13.8
موافق غير				

محايد	8	12.3	12.3	26.2
موافق	38	58.5	58.5	84.6
بشدة موافق	10	15.4	15.4	100.0
Total	65	100.0	100.0	

المحلية الجماعات الإدارات مختلف بين موحدة غير إجراءات بأعداد المحلية المحاسبة تقوم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بشدة موافق غير	3	4.6	4.6	4.6
موافق غير	19	29.2	29.2	33.8
Valid محايد	9	13.8	13.8	47.7
موافق	27	41.5	41.5	89.2
بشدة موافق	7	10.8	10.8	100.0
Total	65	100.0	100.0	

ذات الحسابات من كبيرة مجموعة على لاحتوائها الميزانية حسابات توازن عدم إلى أدت مرنة غير المحلية الجماعات ميزانية حسابات مدونة

عناوين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق غير	16	24.6	24.6	24.6
Valid محايد	10	15.4	15.4	40.0
موافق	30	46.2	46.2	86.2
بشدة موافق	9	13.8	13.8	100.0
Total	65	100.0	100.0	

المحاسبى والافصاح الشفافية نتيجة الفعال التسيير يضمن لا للجماعات العمومية المحاسبة نظام

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بشدة موافق غير	2	3.1	3.1	3.1
موافق غير	23	35.4	35.4	38.5
Valid محايد	8	12.3	12.3	50.8
موافق	26	40.0	40.0	90.8
بشدة موافق	6	9.2	9.2	100.0
Total	65	100.0	100.0	

المحلية الجماعات حوكمة يحقق مما ببلديته التنمية تحقيق في المواطنين مشاركة في تساهم المحلية الميزانية شفافية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بشدة موافق غير	5	7.7	7.7	7.7

موافق غير	13	20.0	20.0	27.7
محايد	7	10.8	10.8	38.5
موافق	26	40.0	40.0	78.5
بشدة موافق	14	21.5	21.5	100.0
Total	65	100.0	100.0	

العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بشدة موافق غير	4	6.2	6.2	6.2
موافق غير	5	7.7	7.7	13.8
محايد	5	7.7	7.7	21.5
Valid موافق	36	55.4	55.4	76.9
بشدة موافق	15	23.1	23.1	100.0
Total	65	100.0	100.0	

العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بشدة موافق غير	1	1.5	1.5	1.5
موافق غير	4	6.2	6.2	7.7
محايد	18	27.7	27.7	35.4
Valid موافق	35	53.8	53.8	89.2
بشدة موافق	7	10.8	10.8	100.0
Total	65	100.0	100.0	

المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بشدة موافق غير	1	1.5	1.5	1.5
موافق غير	6	9.2	9.2	10.8
محايد	5	7.7	7.7	18.5
Valid موافق	27	41.5	41.5	60.0
بشدة موافق	26	40.0	40.0	100.0
Total	65	100.0	100.0	

الحديثة التكنولوجيا تقنيات إدخال المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات من

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	--------------------

موافق غير	4	6.2	6.2	6.2
محايد	1	1.5	1.5	7.7
Valid موافق	29	44.6	44.6	52.3
بشدة موافق	31	47.7	47.7	100.0
Total	65	100.0	100.0	

المحلية للجماعات العمومية بالمحاسبة خاص قانون بينها من والتي المحلية الجماعات عليها تركز قانونية اسس وضع

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق غير	3	4.6	4.6	4.6
محايد	3	4.6	4.6	9.2
Valid موافق	39	60.0	60.0	69.2
بشدة موافق	20	30.8	30.8	100.0
Total	65	100.0	100.0	

والمحلي المركزي المستوى في القرارات متخذي من السياسية والمساعدة الدعم يتطلب المحلية الجماعات ميزانية اعداد

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بشدة موافق غير	3	4.6	4.6	4.6
موافق غير	6	9.2	9.2	13.8
Valid محايد	11	16.9	16.9	30.8
موافق	25	38.5	38.5	69.2
بشدة موافق	20	30.8	30.8	100.0
Total	65	100.0	100.0	

المحلية الجماعات للإدارات إصلاح المحلية للمحاسبة جديد محاسبي نظام تطبيق يتطلب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق غير	2	3.1	3.1	3.1
محايد	4	6.2	6.2	9.2
Valid موافق	36	55.4	55.4	64.6
بشدة موافق	23	35.4	35.4	100.0
Total	65	100.0	100.0	

الدولية الممارسات مع يتوافق بما المالية التقارير عرض في والافصاح الشفافية تدعيم إلى العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يؤدي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid بشدة موافق غير	1	1.5	1.5	1.5
موافق غير	3	4.6	4.6	6.2

محايد	5	7.7	7.7	13.8
موافق	44	67.7	67.7	81.5
بشدة موافق	12	18.5	18.5	100.0
Total	65	100.0	100.0	

أدوات بتوظيف المالية العمليات مشروعية وضمان والإداري المالي الفساد من الحد في العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يساعد

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	8	12.3	12.3	12.3
موافق	33	50.8	50.8	63.1
بشدة موافق	24	36.9	36.9	100.0
Total	65	100.0	100.0	

المالية القوائم مستخدمى كافة احتياجات لتلبية اللازمة المعلومات توفير للعام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تبني يضمن

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق غير	3	4.6	4.6	4.6
محايد	9	13.8	13.8	18.5
موافق	41	63.1	63.1	81.5
بشدة موافق	12	18.5	18.5	100.0
Total	65	100.0	100.0	

(البلدية) المحلية الجماعات في الأفراد ثقة العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid بشدة موافق غير	1	1.5	1.5	1.5
موافق غير	2	3.1	3.1	4.6
محايد	10	15.4	15.4	20.0
موافق	37	56.9	56.9	76.9
بشدة موافق	15	23.1	23.1	100.0
Total	65	100.0	100.0	

شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات شفافية تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني يضمن

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موافق غير	2	3.1	3.1	3.1
محايد	5	7.7	7.7	10.8
موافق	46	70.8	70.8	81.5
بشدة موافق	12	18.5	18.5	100.0

Total	65	100.0	100.0
-------	----	-------	-------

الموارد افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد العام للقطاع الدولية. المحاسبة معايير تبني يعزز

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق غير	5	7.7	7.7	7.7
محايد	7	10.8	10.8	18.5
Valid موافق	33	50.8	50.8	69.2
بشدة موافق	20	30.8	30.8	100.0
Total	65	100.0	100.0	

العام القطاع كميانات في الراشد الحكم يعزز بما التسيير مستوي من الرفع إلى العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يؤدي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق غير	2	3.1	3.1	3.1
محايد	5	7.7	7.7	10.8
Valid موافق	41	63.1	63.1	73.8
بشدة موافق	17	26.2	26.2	100.0
Total	65	100.0	100.0	

المختصة الهيئات طرف من استخدامها وسيولة المالية الموارد على الحصول تيسير في العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يساهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بشدة موافق غير	1	1.5	1.5	1.5
موافق غير	7	10.8	10.8	12.3
Valid محايد	8	12.3	12.3	24.6
موافق	35	53.8	53.8	78.5
بشدة موافق	14	21.5	21.5	100.0
Total	65	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles	
						25th	50th (Median)
T1	65	3.4654	.49534	2.38	4.50	3.1250	3.3750
T2	65	4.0176	.51786	2.29	5.00	3.8571	4.0000
T3	65	4.0231	.45495	2.38	5.00	3.7500	4.0000
x	65	3.8353	.34332	2.51	4.75	3.6518	3.7917

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		T1	T2	T3	x
N		65	65	65	65
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.4654	4.0176	4.0231	3.8353
	Std. Deviation	.49534	.51786	.45495	.34332
	Absolute	.080	.178	.151	.105
Most Extreme Differences	Positive	.080	.129	.151	.105
	Negative	-.070	-.178	-.090	-.083
Kolmogorov-Smirnov Z		.646	1.438	1.217	.844
Asymp. Sig. (2-tailed)		.799	.032	.103	.474

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T1	65	3.4654	.49534	.06144
T2	65	4.0176	.51786	.06423
T3	65	4.0231	.45495	.05643
x	65	3.8353	.34332	.04258

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T1	56.403	64	.000	3.46538	3.3426	3.5881
T2	62.547	64	.000	4.01758	3.8893	4.1459
T3	71.294	64	.000	4.02308	3.9103	4.1358
x	90.067	64	.000	3.83535	3.7503	3.9204

[DataSet1] C:\Users\lonley\Documents\NEW1.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	65	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	65	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.446	8

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
لأداء حقيقيا تقييما يعطي لا المحلية المحاسبة نظام حقيقة عن يعبر ولا المحلية، الجماعات المؤسسة المالي مركزها	24.20	12.725	.216	.404
مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن إعطاء أجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة	23.94	14.996	-.032	.496
مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن إعطاء أجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة	24.43	13.249	.123	.447
مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن إعطاء أجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة	23.98	14.015	.121	.441
مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن إعطاء أجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة	24.48	11.222	.422	.304
مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن إعطاء أجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة	24.23	11.649	.435	.311
مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن إعطاء أجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة	24.55	12.626	.233	.396
مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن إعطاء أجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة	24.25	13.313	.090	.465
مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن إعطاء أجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة				

Reliability

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	65	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	65	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.661	7

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات من الحديثة التكنولوجيا تقنيات إدخال المحلية الجماعات عليها تركز قانونية اسس وضع العمومية بالمحاسبة خاص قانون بينها من والتي المحلية للجماعات الدعم يتطلب المحلية الجماعات ميزانية اعداد في القرارات متخذي من السياسية والمساندة والمحلي المركزي المستوى المحلية للمحاسبة جديد محاسبي نظام تطبيق يتطلب المحلية الجماعات للإدارات لصالح	24.31 24.46 24.03 23.78 23.95 24.31 23.89	9.310 10.002 9.843 10.015 10.138 10.935 11.160	.409 .480 .369 .495 .542 .130 .317	.614 .596 .626 .593 .587 .711 .640

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	65	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	65	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.740	8

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يؤدي التقارير عرض في والإفصاح الشفافية تدعيم إلي الدولية الممارسات مع يتوافق بما المالية العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يساعد وضمان والإداري المالي الفساد من الحد في أدوات بتوظيف المالية العمليات مشروعية العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تبني بضمن كافة احتياجات لتلبية اللازمة المعلومات توفير المالية القوائم مستخدم	28.22	11.078	.307	.738
ثقة العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية الجماعات في الأفراد القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني بضمن شفافية تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد الموارد	27.94	11.340	.329	.732
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية الجماعات في الأفراد القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني بضمن شفافية تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد الموارد	28.23	10.462	.490	.703
ثقة العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية الجماعات في الأفراد القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني بضمن شفافية تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد الموارد	28.22	10.422	.415	.718
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية الجماعات في الأفراد القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني بضمن شفافية تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد الموارد	28.14	10.652	.542	.698
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية الجماعات في الأفراد القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني بضمن شفافية تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد الموارد	28.14	10.309	.401	.721
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية الجماعات في الأفراد القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني بضمن شفافية تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد الموارد	28.06	10.277	.583	.688
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية الجماعات في الأفراد القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني بضمن شفافية تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد الموارد	28.35	9.607	.469	.708

Case Processing Summary

	N	%
Valid	65	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	65	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.706	23

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يؤدي التقارير عرض في والافصاح الشفافية تدعيم إلي الدولية الممارسات مع يتوافق بما المالية العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يساعد وضمان والإداري المالي الفساد من الحد في أدوات بتوظيف المالية العمليات مشروعية العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تبني ضمن كافة احتياجات لتلبية اللازمة المعلومات توفير المالية القوائم مستخدمى	84.06	57.090	.323	.693
ثقة العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية الجماعات في الافراد القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني ضمن شفافية تعزيز المحلية الجماعات على وتطبيقه العام شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز افضل تخصيص خلال من محلي الانفاق ترشيد الموارد	83.78	57.953	.302	.695
العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يؤدي الحكم يعزز بما التسيير مستوي من الرفع إلى العام القطاع كيانات في الراشد العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يساهم وسبولة المالية الموارد على الحصول تيسير في المختصة الهيئات طرف من استخدامها لأداء حقيقيا تقييما يعطي لا المحلية المحاسبة نظام حقيقة عن يعبر ولا المحلية، الجماعات المؤسسة المالي مركزها	84.08	57.853	.282	.696
	84.06	56.527	.349	.690
	83.98	58.484	.269	.697
	83.98	56.703	.311	.693
	83.91	56.398	.453	.686
	84.20	55.069	.390	.685
	84.51	60.504	-.018	.724

مجموعة باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن إعطاء اجل من المحاسبة والسجلات المستندات من مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة مالية بيانات إعداد في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز إعطاء دون فقط النقدي الاساس على الموازنة لقيم كافية غير يعطيها مما الاستحقاق لأساس اهمية ميزانية الجزائر في الادارية المحلية للجماعات باستغلالها تقوم محددة	84.25	57.907	.173	.704
موحدة غير اجراءات بأعداد المحلية المحاسبة تقوم المحلية الجماعات الادارات مختلف بين غير المحلية الجماعات ميزانية حسابات مدونة الميزانية حسابات توازن عدم إلى أدت مرنة ذات الحسابات من كبيرة مجموعة على لاحتوائها عناوين	84.74	57.540	.139	.710
يضمن لا للجماعات العمومية المحاسبة نظام المحاسبي والافصاح الشفافية نتيجة الفعال التسيير مشاركة في تساهم المحلية الميزانية شفافية يحقق مما ببلديته التنمية تحقيق في المواطنين المحلية الجماعات حوكمة	84.29	59.491	.077	.711
بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	84.78	56.547	.212	.702
المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	84.54	57.377	.196	.702
بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	84.86	57.152	.181	.705
المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	84.55	55.063	.259	.698
بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	84.22	56.265	.249	.698
المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	84.37	54.924	.484	.680
بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	83.94	55.371	.342	.689
المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	83.69	56.998	.317	.693
بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	83.86	55.340	.521	.680
المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	84.22	54.547	.342	.689
بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب تطبيق لمتطلبات ليستجيب ملائمة ومالية اقتصادية العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة متطلبات من فيه القصور وأوجه مزاياه وتحديد العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل في المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر	83.80	59.006	.180	.702

Statistics

الخبرة

N	Valid	65
	Missing	0

Mean	2.55
Std. Deviation	.848

الخيرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
سنوات 5 من اقل	5	7.7	7.7	7.7
سنوات 10 الى 6 من	29	44.6	44.6	52.3
Valid سنة 15 الى 11 من	21	32.3	32.3	84.6
سنة 15 من اكثر	10	15.4	15.4	100.0
Total	65	100.0	100.0	

ANOVA

T1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.263	3	.088	.346	.792
Within Groups	15.441	61	.253		
Total	15.703	64			

ANOVA

T2

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.623	3	.541	2.123	.107
Within Groups	15.541	61	.255		
Total	17.164	64			

ANOVA

T3

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.076	3	.359	1.798	.157
Within Groups	12.170	61	.200		
Total	13.247	64			

Correlations

		T1
T1	Pearson Correlation	1

	N	65
تقييما يعطي لا المحلية المحاسبة نظام	Pearson Correlation	.477
المحلية، الجماعات المؤسسة لأداء حقيقيا	Sig. (2-tailed)	.000
المالي مركزها حقيقة عن يعبر ولا	N	65
باستخدام يقوم المحلية المحاسبة نظام إن	Pearson Correlation	.215
والسجلات المستندات من مجموعة	Sig. (2-tailed)	.086
مالية بيانات إعطاء اجل من المحاسبة	N	65
مالية وقوائم تقارير ضمن دقيقة		
في الحالي المحلية المحاسبة نظام يرتكز	Pearson Correlation	.411
فقط النقدي الأساس على الموازنة إعداد	Sig. (2-tailed)	.001
مما الاستحقاق لأساس أهمية إعطاء دون	N	65
لقيم كافية غير يعطيها		
	Pearson Correlation	.347
الجزائر في الادارية المحلية للجماعات	Sig. (2-tailed)	.005
باستغلالها تقوم محددة ميزانية	N	65
اجراءات بأعداد المحلية المحاسبة تقوم	Pearson Correlation	.642
الادارات مختلف بين موحدة غير	Sig. (2-tailed)	.000
المحلية الجماعات	N	65
الجماعات ميزانية حسابات مدونة	Pearson Correlation	.631
توازن عدم إلى أدت مرنة غير المحلية	Sig. (2-tailed)	.000
على لاحتوائها الميزانية حسابات		65
ذات الحسابات من كبيرة مجموعة	N	
عناوين		
لا للجماعات العمومية المحاسبة نظام	Pearson Correlation	.489
الشفافية نتيجة الفعال التسيير بضمن	Sig. (2-tailed)	.000
المحاسبي والافصاح	N	65
في تساهم المحلية الميزانية شفافية	Pearson Correlation	.399
التنمية تحقيق في المواطنين مشاركة	Sig. (2-tailed)	.001
الجماعات حوكمة يحقق مما ببلديته	N	65
المحلية		

Correlations

		T2
T2	Pearson Correlation	1
	N	65
	Pearson Correlation	.640
ملائمة ومالية اقتصادية بيئة المحلية الجماعات ميزانية اعداد يتطلب	Sig. (2-tailed)	.000
العام للقطاع الدولية المحاسبة المعايير تطبيق لمتطلبات ليستجيب	N	65
	Pearson Correlation	.643
وأوجه مزاياه وتحديد به المعمول المحاسبي النظام وتشخيص دراسة	Sig. (2-tailed)	.000
العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تطبيق متطلبات من فيه الفصور	N	65
	Pearson Correlation	.594
ميزانية اعداد متطلبات من العام القطاع في العاملين وتدريب تأهيل	Sig. (2-tailed)	.000
المحاسبة معايير مع ليتوافق الجزائر في المحلية الجماعات		

	N	65
التكنولوجيا تقنيات إدخال المحلية الجماعات ميزانية اعداد متطلبات من الحديثة	Pearson Correlation	.651
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
قانون بينها من والتي المحلية الجماعات عليها ترتكز قانونية اسس وضع المحلية للجماعات العمومية بالمحاسبة خاص	Pearson Correlation	.675
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
من السياسية والمساندة الدعم يتطلب المحلية الجماعات ميزانية اعداد والمحلي المركزي المستوى في القرارات متخذي	Pearson Correlation	.426
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
للإدارات إصلاح المحلية للمحاسبة جديد محاسبي نظام تطبيق يتطلب المحلية الجماعات	Pearson Correlation	.486
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65

Correlations

		T3
T3	Pearson Correlation	1
	N	65
الشفافية تدعيم إلي العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يؤدي الدولية الممارسات مع يتوافق بما المالية التقارير عرض في والإفصاح	Pearson Correlation	.493
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
المالي الفساد من الحد في العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يساعد أدوات بتوظيف المالية العمليات مشروعية وضمن والإداري	Pearson Correlation	.487
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
المعلومات توفير العام للقطاع الدولية المحاسبية المعايير تبني يضمن المالية القوائم مستخدمى كافة احتياجات لتلبية اللازمة	Pearson Correlation	.632
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
الجماعات في الافراد ثقة العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يعزز (البلدية) المحلية	Pearson Correlation	.591
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
على وتطبيقه العام القطاع في الدولية المحاسبة معايير تبني يضمن شفافة مالية صورة وإعطاء والمعاملات شفافية تعزيز المحلية الجماعات	Pearson Correlation	.657
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
من محلي الانفاق ترشيد العام للقطاع الدولية .المحاسبة معايير تبني يعزز الموارد افضل تخصيص خلال	Pearson Correlation	.589
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
مستوي من الرفع إلى العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يؤدي العام القطاع كيانات في الراشد الحكم يعزز بما التسيير	Pearson Correlation	.698
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65
على الحصول تيسير في العام للقطاع الدولية المحاسبة معايير تبني يساهم المختصة الهيئات طرف من استخدامها وسيولة المالية الموارد	Pearson Correlation	.659
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	65

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T2	65	4.0176	.51786	.06423
T1	65	3.4654	.49534	.06144
T3	65	4.0231	.45495	.05643
x	65	3.8353	.34332	.04258

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T2	62.547	64	.000	4.01758	3.8893	4.1459
T1	56.403	64	.000	3.46538	3.3426	3.5881
T3	71.294	64	.000	4.02308	3.9103	4.1358
x	90.067	64	.000	3.83535	3.7503	3.9204

الملحق رقم 03: الاساتذة المحكمين

الجامعة	الأستاذ
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	وليد مرغني
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	بلول محمد الصالح
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	عبد الله مايو